



<http://www.scan2net.de>

الراشمال الاميركى فى ذكرى ٢٣ يوليو!

بعد ٢٢ عاماً من ثورة ٢٣ يوليو يعود الراسمال الاميركى الى مصر معزراً مكرماً! .. ولم تكن صدفة بحث ان يزور وليام سايمون وزير الخزانة الاميركى مصر فى هذه الفترة التى « يحتفل » فيها النظام المصري بالذكرى ٢٢ لثورة ٢٣ يوليو ، بل كانت منسجمة تماماً مع التراجعات عن النظام الناصري نفسه الذى انبثق عن هذه الثورة ، وعن انجازاته وتجربته بالنسبة للراشمال الاجنبى عامة ، والراشمال الاميركى خاصة .

لقد بدأت ثورة ٢٣ يوليو تجربتها بالنسبة للراشمال الاجنبية بأن أصدرت عام ١٩٥٣ قانون تشجيع الاستثمارات الاجنبية ، وعندما لم « يتشجع » الراسمال الاجنبى صدر تعديل جديد عام ١٩٥٤ يعطى المزيد من الضمانات له .. ومع ذلك لم يتم اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية ، بل وجد قادة النظام الجديد انفسهم امام شروط اساسية تتعلق بالاستقلال والهيمنة السياسية والاقتصادية ونوع توجه الاقتصاد المصري وهيكلة الاساسية .. وعندما رفض قادة النظام الجديد - وكانوا انذاك فى مرحلة صعودهم الوطنى ، شروط الراسمال الاجنبى بدأ توجههم نحو الاستقلال الاقتصادى .

بعد ٢٢ عاماً يعود الارتداد الساداتى الى الراسمال الاميركى ويستعين به لحل مشاكل الاقتصاد المصري المستعصية ، وتطلق أجهزة الاعلام المصرية لتبشّر بالخلاص ، ولتشلّل الجماهير المسحوقة والمستغلة من قبل الطبقة البورجوازية الحاكمة بأن خلاصها سياسى هذه المرة عن طريق الدولار .. وتنتشر « اخبار اليوم » اخبار القذ بقل على أمين فتؤكد بأن رجال الاعمال الاميركيين لا تسعهم فسادات القاهرة وأن المشاريع الزراعية والصناعية تسبّدت ، وأن « الجنة » على الابواب بفضل الدولار الاميركى !

ويستكمل النظام المصري تراجعاته فيصدر قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبى والمناطق الحرة عن مجلس الشعب ، وتعطى المزيد من الضمانات للراشمال الاجنبى .. وبعد ذلك تبدأ الاستثمارات الاميركية « بالتدفق » .. وأذهب التدفق لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار (على عدة سنوات) .. حسبها احد محرري مجلة «روزاليوسف » على الشكل التالى :

« ٢٠٠٠ مليون دولار استثمارات اميركية = ٨ ٪ من خيرات مصر من ٩٦٧ - ١٩٧٢ بسبب الحرب التى وقت منها اميركا ضحكنا وتسواي ايضا ايراد البترول المصري الذى استولت عليه اسرائيل وتسواي ايضا المعونات الاميركية التى حصلت عليها اسرائيل بمناسبة حرب أكتوبر فقط وتسواي ايضا وايضا ١٢ ٪ مما تطلبه اسرائيل للتسلح فى السنوات العشر القادمة ! » هذه هى حدود الاستثمارات الاميركية من ناحية الكمية ، ولكن المحرر المصري لا يتحدث ، بالطبع ، الى أين تتجه هذه الاستثمارات ، واين تصب ؟!

نمار رحلة سايمون الى مصر تشبّر الى ذلك :

فبعد توقيع اتفاق ضمان الاستثمارات الاميركية فى مصر ، سمح لـ ٤ بنوك اميركية ، من الدرجة الاولى ، بفتح فروع لها فى مصر ، وهى : تشيز منهاتن وفريست ناشيونال سيتى ، وبنك أوف اميركا ، والاميركان اكسپريس . كما سيزور ممثلو ١٠ شركات اميركية مصر لدراسة الاستثمارات فيها ..

ما هي مهمة هذه البنوك الاميركية ؟ ستكون مهمتها اجتذاب فوائض اموال النفط العربي وضخها الى الاستثمار فى الولايات المتحدة الاميركية نفسها .

هذه المهمة الاساسية يعلنها الآن - المسؤولون الاميركيون انفسهم ، ولم يخف سايمون نفسه ، وهو يزور السعودية والكويت أثناء جولته الاخيرة ، هذا الهدف الاساسى من جولته .. وهو العمل على تأمين عودة فوائض اموال النفط العربى الى الولايات المتحدة . والراشمال العربي نفسه الذى طبقت وزمرت له سياسة « الانفتاح

الاقتصادى » بدأ يعود تدريجياً الى أوروبا وأمريكا ، وبدأت حدود توجهه الى مصر تتضح ، فهو لا يستطيع الا التوجه نحو العقارات والمشاريع السياحية والمؤسسات . وتشهد القاهرة - الآن - ارتفاعاً هائلاً فى اسعار الاراضى نتيجة ذلك ! .. والاموال العربية لا هم لها فى القاهرة الا البحث عن استثمارات سهلة ، لذلك تنصب على العقارات بشكل خاص لانها الاسهل والاربع .. ومن هنا ارتفاع اسعار الاراضى الهائل فى المدن المصرية ، وفى القاهرة على الخصوص .

ولا يقتصر الامر على ذلك ، فالراشمال الاميركى (ومعسسه الراسمال العربى) يطالب بتغيير نهائى فى الاقتصاد المصري بحيث تسود فيه نهائياً الشركات الخاصة والراشمال الخاص .

ومن هنا اهتمام سايمون وزير الخزانة الاميركى فى مباحثاته مع المسؤولين الاميركيين بسياسة الانفتاح الاقتصادى وبالهيكلة الاقتصادية الذى تريده الولايات المتحدة بشروطها هي حتى تدعّمه .. وهكذا عندما اطمأن سايمون فى مباحثاته ان التغيرات الاقتصادية تسير فى هذا الاتجاه أعلن ان « الولايات المتحدة وافقت على الاسهام فى دعم الهيكل الاقتصادى لمصر » ، وعلى اساس ذلك تشكلت لجنة مصرية - اميركية تضم ممثلي القطاع الخاص ، وسياتى ١٦ من كبار رجال الاعمال الاميركيين الذين يمثلون ١٠ من اكبر الشركات الاميركية فى بداية الشهر القادم لدراسة امكانيات الاستثمار فى مصر !

ولن يتعاون الراسمال الاميركى الخاص الذى يمثل هؤلاء الـ ١٦ من كبار رجال الاعمال الاميركيين الا مع الراسمال المصري الخاص ، ومع الشركات المصرية الخاصة !

وهذا « الشرط » يقوله ممثلو الراسمال الاجنبى بوضوح ... (يروي احد النواب المصريين الذى رئيس وفد ألمانيا زار ألمانيا الغربية منذ فترة انه سئل من قبل وزير التعاون الاقتصادى الالمانى الغربي كم هو عدد الشركات الخاصة بعد سياسة الانفتاح الاخيرة فى مصر ؟ فاجابه بأنه لم تتكون بعد هذه الشركات .. فرد الوزير الالمانى الغربي : كيف ! كيف تريد ان ناتي قبل ان تتكون شركات قطاع خاص مصرية مساهمة ؟ نحن لا نقدر ان ناتي الا بالمشاركة مع القطاع الخاص ، ونحن لا ناتي ككفراء بل فى شكل شركات . ثم سأل ايضا :

هل عندكم بورصة اوراق عالمية مالية حيث تكون الاسهم والسندات قابلة للتداول بالعملة الحرة .

فاجابه رئيس الوفد المصري : لا . ثم سأل الوزير الالمانى الغربي :

طيب هل الجنيه المصري قابل للتحويل . فاجابه المصري : لم يتم هذا بعد !

قال الالمانى الغربي : لكى ناتي لابد من امور معينة تكون موجودة .. لاني لا استطيع فى كل مرة اريد ان احوّل فيها ان اتقدم بطلب الى الحكومة :

ان ما اريده - وانا فى ألمانيا - اعمل تلكس لتحويل ارباح بـ ١٠٠٠ جنيه مصري بالمارك . اعمل هذا وانا فى محلي لم احرك من بلدي .. ولا بد ان تصلوا الى هذا المستوى .. انتم عندكم البشر ، وعندكم كواد أكثر من اي دولة افريقية وعربية . وهذه كلها تشجع رأس المال .. انه عندكم يستثمر .. لكن رأس المال لا ياتي بمفرده ، وانما ياتي مع نشاط قطاع خاص فى مصر ، فلا بد من تكوين شركات قطاع خاص فى مصر !

هكذا كان لسان حال الراسمال الالمانى الغربي ، وهو حال الراسمال الاميركى بالطبع ، والراشمال الاجنبى عموماً .. وهذا هو شرطه للاستثمار .. التراجع الكامل .. الحزينة المطلقة .. الاستنزاف الدائم .. تحويل الارباح الى الخارج .

وهكذا تعود مصر الى عهد « البنوك والباشوات » .. عهد سيطرة الاستثمارات الاجنبية على الاقتصاد المصري ، وعندما تتم السيطرة الاقتصادية سيكون الحديث عن الإرادة الوطنية والاستقلال لفوا ليس الا !

الحريه

بيروت ٢٩ / ٧ / ١٩٧٤ - العدد ٦٨١ - السنة ١٦ - العدد ٢٥٥

التراجع المصرى عن مقررات مؤتمر الجزائر



المغامرة القبرصية
وانهيار الدكتاتورية فى اليونان

لبنان : فشل ارباب العمل
فى نصف مكتسبات ٢ نيسان !

النصفية في الجامعة الأميركية لنرفع الأصوات عالياً من أجل إعادة الطلاب المصروفين ووقف الترحيل

أقيمت إدارة الجامعة الأميركية في بيروت على طرد ١٠٣ طلاب وتوجيه انذارات طرد لـ ١٥٠ طالب اضعاء ، وابلغت عدداً من الاساتذة عدم رغبتهم في تجديد عقود عملهم للسنة القادمة . كما ابلت الإدارة عدداً من الطلاب العرب - وعدد منهم من فلسطيني الأردن - قرارات وزارة الداخلية بترحيلهم من لبنان خلال ايام . في الوقت الذي تواصل فيه أجهزة الأمن ملاحقة البيوت الجامعية بحثاً عن الطلاب لترحيلهم .

ويأتي هذا الاجراء توجيهاً لسياسة إدارة الجامعة الأميركية الدائمة ، والتي بلغت ذروتها هذا العام ، في ضرب كل نشاط طلابي ولجم التيار الوطني والديمقراطي النامي في الجامعة . وها هي بعد استقدام قوات الأمن لاحتلال الحرم الجامعي وطرد الطلاب المضربين ،

تستغل قرب انتهاء العام الدراسي لتصفية عدداً كبيراً من الطلاب الذين ساهموا في التحرك الماضي وتؤيد أكثرهم المقاومة الفلسطينية وأطراف الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية .

وبشكل هذا الاجراء انتهاكاً فاضحاً لأبسط الحريات الديمقراطية كما تكشف العلاقة الوثيقة بين إدارة الجامعة وأطراف السلطة اللبنانية التي سارعت الى اتخاذ إجراءات الترحيل بحق بعض الطلاب بناء على توصيات إدارة الجامعة . وعلى الرغم من الدور الذي لعبته القوى اليمينية الطلابية داخل الجامعة طوال العام الماضي ، من استقدام أفراد «الميليشيا» داخل الحرم الجامعي الى افعال الاستفزازات والصدامات ، فإن إجراءات إدارة الجامعة الأميركية لم تعتبر أن مثل هذه الاعمال مخلة

النصدي لكل هذه الهجمات المضادة أن يكون على رأس اتحاد الجامعة اللبنانية قيادة يمينية عاجزة وضيقة الأفق لم تضط فقط بمسدد من المكاسب الطلابية ، وإنما شلت أيضاً الدور الوطني المبائر للجامعة اللبنانية كمحور وقطب للاستقلال الطلابية طوال هذا العام .

ورغم كل ذلك ، فقد انتفت فئات واسعة حول ادانة إجراءات إدارة الجامعة الأميركية. وظهرت خلال الأسبوع الأخير مختلف مظاهر الاستنكار من أوساط طلابية وشعبية سياسية مختلفة ومتفاوتة .

فلترتفع اليزيد من الأصوات من أجل الوقف الفوري لقرارات ترحيل الطلاب ، ومن أجل الألفاء السريع لتعليم أمام شركة فور ، وميلانها بمن قرارات الطرد والانذار بحق طلاب الجامعة الأميركية .

كل الدعم لاضراب عمال مدبغة « بلانكا »

منذ أكثر من شهر وعمال مدبغة - بلانكا - الدورية - مضربون . لجأوا الى الاضراب بعد اقدم رب العمل على صرف العشرات منهم بحجة صعوبة اوضاعه الاقتصادية . علماً بأن الدبغة ، واصحابها ، جنو الملائين من تصدير المصارين الى أوروبا خلال الاعوام الماضية . وكان من بين المصروفين عدد من العمال النقابيين . فاضرب العمال تضامناً معهم في ١٧ حزيران الماضي . فما كان برب العمل الا اللجوء الى الاساليب - الفندورية - ايها في اعلان اقبال العمل .

وبعد وساطة وزارة العمل ، جرى التوقيع على اتفاقية جديبة تقضي بما يلي :

- منح العمال فرصة سنوية مدفوعة من ١٧ حزيران الى ٣ تموز .
- دفع ايام العمل ما قبل الفرصة السنوية .
- تجديد الوضع لمدة شهرين من ٣ تموز الى ٣ ايلول على أن يعقد اجتماع في وزارة العمل يوم ٥ ايلول للبحث في - الوضع الاقتصادي - للشركة .
- مجيء العمال يومياً الى العمل لاثبات حضورهم .
- منع تشغيل اي عمال اضافيين خلال فترة التجديد .

وخلال الأسبوع الماضي ، دعي العمال الى مؤتمر صحفي على ابواب العمل . فتمنعهم ارباب العمل من حضوره ، كما امتنع احد مديري الشركة الادلاء بآية معلومات عن الوضع . وتبين أن رب العمل يمنع العمال من دخول العمل . وهو قطع عنهم مياه القرب . وهو يخرق الاتفاقية أيضاً - بترتيب - بعض العمال يومياً للعمل في قسم المصارين خلفاً لما هو متفق عليه .

فضلاً عن شروط العمل المرة والبائسة في الدبغة (والتي ادت الى مقتل أحد العمال في مدبغة

ممكن شكرين) فان مصير العمال معلق حتى يوم ٥ ايلول دون أية ضمانات وتنتال عن دفع الأجور خلال شهري « التجديد » . فإرد العمال « ع الله » وقد طالب العمال الدعم من كل النقابات والاتحادات العمالية لاراجعهم الى عملهم ، ودفع ايام التعتيل لهم وتحسين شروط العمل المضنية والظرة .

المصروفون من جريدة « الصفا » ينالون التعويضات الازافية .. ولكن بشروط ..

اخيراً ، وافقت إدارة جريدة « الصفا » ، الناطقة بالفرنسية ، بتقديم تعويضات اضافية لـ ١٠٩ من المحررين والموظفين والعمال الذين صرغوا من العمل على اثر توقف الجريدة فسي اول ايار الماضي . فقرر اعطاء شهر ونصف الشهر تعويضاً اضافياً لمن عمل سنة وما فوق ، واجرة شهر لمن قضى في العمل اقل من سنة .

ولم تنزع هذه التعويضات الا نتيجة عدة مطالبات وتظاهرات واعتصام طويل في مكاتب الجريدة .

وقد فرض اصحاب الجريدة على العمال ، لقاء دفع تعويضاتهم ، ان يقوموا بتظاهرة أمام السفارة الفرنسية مطالبين بالبحث عن انطوان قاموح ، ناجر السلاح والمليونيير الكبير واحد اصحاب جريدة الصفا الذي اختفى في باريس منذ عدة اشهر . وليس هذا وحسب ، بل اعطقت النقابة نسبة معينة من التعويضات الاضائية لقاء امتعابها في المفاوضات مع ارباب العمل !

مكاتب الإدارة والتحرير

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب - منطقة العالبية - محلة رأس النبع - بناية فؤاد درويش
هاتف ٢٤٧٥٥٢ - ص.ب ٨٥٧ - بيروت - لبنان .

المدير الإداري
سامي مشاققة

المدير المسؤول
نهلة الشهاب

اصحاب الإنجاز
محسن إبراهيم وشركة دار التقدم
العربي للصحافة والطباعة والنشر



خطاب السكادات والتراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر

اسرائيل) .. قبل حضور مؤتمر جنيف .. في هذا السياق العام من السياسة المصرية المتراجعة جاء البيان المصري - الأردني المشترك ، وكان التراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر .

لقد حاول السادات في خطابه أن يبرر هذا التراجع بحجة « التنسيق بين دول وقوى الواجهة » ... لنا بغية هذا التنسيق فاننا نخسر معركة المرحلة المقبلة

ولكن كيف تفهم السياسة المصرية هذا « التنسيق العربي » بين دول وقوى الواجهة؟ .. وكيف يمكن أن يتم التنسيق بعد العرب مع من رفض الاشتراك في الحرب اصلاً ؟ .. وكيف يمكن التنسيق مع النظام الأردني وهو لم يزل مصرًا على موقفه من مشروع المملكة المتحدة الذي آيدن ادانة عربية شاملة ؟ ..

ان « التنسيق » كما نريده السياسة المصرية هو الاعتراف بشروع المملكة المتحدة .. لا الالتزام بمقررات مؤتمر الجزائر والاعتراف بنظامية التحرير كمصلحة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني .. وقد فهم الملك حسين بسرعة هذا « التنسيق » ، وفهم بسرعة حقيقة الموقف المصري المتراجع ، لذلك بدأ يتجاوب بسرعة .. وركض الى الاسكندرية ليحصل على « مكسب رئيسي » من السادات اخذاً فيه - لأول مرة بعد مؤتمر الجزائر - اعترافاً بوصايته على قسم من الفلسطينيين ، والتزاماً بشروع المملكة المتحدة .. والاخطر من ذلك اخذ الملك حسين من السادات موافقة على فك ارتباط أردني - اسرائيلي ينتج له ان يحصل على موطئ قدم في الضفة الغربية .

لقد كان « التنسيق » الذي طرحته السياسة المصرية لصالح الموقف الأردني ، وكان على حساب مقررات مؤتمر الجزائر ، وهو الذي فتح « ثغرة جديدة » لصالح الملك حسين الذي اصيب بمزلة عربية شديدة وقاتلة بعد مؤتمر الجزائر .. وقد وجد الملك حسين في التراجع المصري - المستجيب للشروط الاميركية ، فرصته التاريخية ليحاول مجدداً اقتناص تهليل الشعب الفلسطيني !

مسألة « الحرب الأهلية » وقد حاول السادات ان يصور أنه بديل « التنسيق » هذا هي « حرب اهلية عربية » وهذا تهويل لا أكثر ! .. وقد نسي المسؤولون المصريون أن هذه « الحرب الأهلية » قد وقعت فعلاً في الأردن في مجازر ايلول الهاشمية ضد المقاومة وضد الفلسطينيين .. وأن مؤتمر القمة العربي قد اضطر أمام هذه « الحرب الأهلية » أن يتخذ قرارات محددة بشأن العلاقة بين النظام الأردني والمقاومة كما نصت على ذلك اتفاقية القاهرة وعمان .. فهل بحث السادات مع الملك حسين التزامه بهذه المقررات ؟ .. وكانت المقاومة قد وضعت شرطاً أساسياً لا سمي بالمصالحة مع الأردن وهو التزام النظام الأردني بمقررات مؤتمر الجزائر وتنفيذه فعلاً لاتفاقية القاهرة وعمان ؟ هذا هو البديل الوحيد فعلاً « لحرب اهلية عربية » ..

ولكن الموقف المصري الرسمي ينسب كل ذلك ، ويحاول أن يهول على الجماهير الفلسطينية والعربية بأن بديل « البيان المصري - الأردني المشترك هو « الحرب الأهلية العربية » .. أي أن بديل عدم موافقة المقاومة على الخطط الاميركي (وبالتالي الاسرائيلي) هو حرب تصفيتها وضربها من قبل الالتمانية العربية المسلحة وخاصة الهاشمي !

هكذا يعطي السادات للملك حسين الموافقة على سلوكه منذ مجازر ايلول حتى موقفه من حرب أكتوبر عندما رفض القتال ورفض السماح للدائنين بفتح جبهة ثالثة من الساحة الأردنية ضد اسرائيل ، وهو لا يعطيه هذه الموافقة على الماضي فقط ، إنما يعطيه موافقة على « المستقبل » أيضاً .. على أن يقوم بفك ارتباط مع اسرائيل « تمنحه موطئ قدم في المناطق المحتلة ومنع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بحرية وفي اقامة سلطته الوطنية المستقلة وفرض مشروع المملكة المتحدة على الشعب الفلسطيني » - كما جاء في تصريح للرفيق ياسر عبد ربه تلقياً على الموقف المصري ..

ان تأجيل مؤتمر القمة العربي بطلب أردني ومن ثم بطلب مصري هو « محاولة لاعطاء فرصة للنظام الهاشمي لتنفيذ خطوات فك الارتباط ، وبالتالي وضع الشعب الفلسطيني أمام واقع جديد » ..

لقد كشف النظام المصري كل أوراقه ، في الفترة الأخيرة ، تجاه الشعب الفلسطيني ، ان هذا التراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر لا يمكن أن يقبل من الجماهير الفلسطينية ولا من الجماهير العربية ..

ومن هنا فان الاسراع في عقد مؤتمر القمة العربي - كما طلبت المقاومة - هو الذي سيفضح هذا التراجع ، ويضع الموقف المصري أمام المك الفعلي للالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربي .. وهذا ما يشعر به النظام المصري ، لذلك فهو يتهرب من انعقاد مؤتمر القمة حتى لا يقيد نفسه بأي التزام عربي يحدد (راجع : البيان المصري - الأردني ومهمات الثورة الفلسطينية على ص ٧ وراجع « كلمة أخيرة » على ص ١٦)

هل يكرر التاريخ نفسه ؟! احياناً وفي ظروف استثنائية جدا . واذا كانت الرجعية العربية قد خاضت معاركها عام ١٩٤٨ تحت شععار « انقاذ فلسطين وهزيمة الصهيونية » وقادت بالتالي الى تزويق فلسطين وشعبها واحياء المشروع الصهيوني ، فإن الرجعية واليمين العربي الآن وتحت شعار « عروبة الأرض أولاً » ، يرميان الى تكريس المشروع الصهيوني وتوسيعه وتحقيق اهدافه الأولى في ملهأة جديدة ؟!

ان ربع قرن من الزمان يفصل بينهما ، وبزغت في هذه المنطقة والعالم شمساً تحريرية عديدة ، ستجعل تكرار المأساة وهما يحصد ثماره اصحابه ودعاته ..!

خطاب السادات والتراجع عن مقررات مؤتمر الجزائر - التراجع المصري استجابة للشروط الاميركية .. - تأجيل مؤتمر القمة العربي لمحاولة للتخلص من الالتزام بنظامية التحرير - مكمل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، واعطاء فرصة للملك حسين لتنفيذ فك الارتباط مع اسرائيل

خطاب السادات الأخير في ذكرى ٢٣ يوليو تأكيداً للتراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر الذي مثله بيان الاسكندرية مع الملك حسين .. ثم جاء الطلب المصري - بعد الأردني - لتأجيل مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في ايلول القادم ليؤكد - أيضاً - هذا التراجع في محاولة للتخلص المشترك المصري - الأردني من الالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربية التي تنص على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ..

لقد دافع السادات في خطابه عن هذا التراجع بمذلة حجج ومبررات ، وقيل تنفيد هذه الحجج والمبررات لا بد من وضع « التراجع المصري » في سياقه العام من السياسة المصرية بعد حرب أكتوبر المعقدة على الدور الاميركي ..

فقد كان الموقف المصري الرسمي يؤكد دائماً على التزامه بنظامية التحرير الفلسطينية كمكمل شرعي وحيد للفلسطينيين ، وكان مؤتمر الجزائر قد وضع هذا الالتزام في اطار عربي شامل ، فقد ربط التحرك السياسي بشروط محددة وهي الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .. وبيومها ظهر النظام الأردني معزولاً عزلة عربية شاملة بالرغم من محاولات بعض الانظمة في الحفاظ على كلمة « وحيد » بالنسبة لتثبيت منظمة التحرير ، وحاولت ، من الغاء هذه الصفة ، أن تفتح ثغرة لصالح الأردن ، ولكن قوة الموقف الفلسطيني وربط « سياسة التضامن العربي » بالموقف من منظمة التحرير ، جعل الجميع - ما عدا الأردن - يوافقون على الالتزام بهذا النص ..

وبدأت محاولات التخلص وبعد مؤتمر الجزائر بدأت محاولات التخلص من هذا القرار بشأن تهليل الفلسطينيين ، وبدأ الموقف المصري بالذات يسجل تراجعاً منظماً متزامناً مع الدور الاميركي ومع زيارات وجولات كيسنجر .. وكان واضحاً ان الاعتماد المصري على الحل الاميركي وعلى « اسلوب كيسنجر » وحلوله الجزئية وعلى طريقة فك الارتباط على الجبهات ، ان الموقف المصري ينزلق نحو الالتزام بالشروط الاميركية وبالتالي الاسرائيلية والهاشمية (أكثر من التزامه بمقررات مؤتمر الجزائر ، أو على الاصح ان استجابته للشروط الاميركية ستكون على « قضية الفلسطينيين » هي البند الاساسي - كما حاول السادات أن يوحي - لمباحثاته مع نيكسون . وقد اتضح من هذه المباحثات أن موضوع « الفلسطينيين » قد بحث فعلاً ، وكان الموقف الاميركي واضحاً في رفض الاعتراف باي كيان سياسي مستقل للشعب الفلسطيني ، وطلب نيكسون من السادات تخفيض « الموقف العربي » لمؤتمر جنيف على اساس حل مشكلة الفلسطينيين في اطار التمثيل الأردني .. وبيومها كان كل ما استنطاع السادات ان يناله من الاميركيين هو الاعتراف بالمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ، ولكن ضمن حدود مشروع المملكة المتحدة ..

وقد حاول النظام المصري أن يصور هذا « التنازل » الاميركي على أنه مكسب هام حققته السياسة المصرية ، ولكنه كان في حقيقته بداية الاستجابة للشروط الاميركية . فالسياسة المصرية المتجهة بعلاقات ايجابية مع الاميركيين على كل صعيد ، لا تمارس الضغط على سياساتهم بقدر ما تستجيب لشروطها ..

وبعد زيارة نيكسون بدأ التراجع المصري يبرز بوضوح .. وبدأ السادات والمسؤولين المصريون يتحدثون عن ضرورة التنسيق بين المقاومة والأردن ، وعن ضرورة « المصالحة » بينهما .. وكان القصد من ذلك الوصول الى صيغة ترضي الاميركيين (وبالتالي

معركة تعديل المادة ٥٠ فشل ارباب العمل والدولة في مكاسب ٢ نيسان

اقر مجلس الوزراء صيغة نهائية لتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل المتعلقة بالصرف من العمل (بعد اجراء تعديلات على الصيغة السابقة التي كان مجلس الوزراء قد اقرها ووجد احوالها على المجلس النيابي ، تحت ضغط حملة التحويل التي شنها ارباب العمل . ارباب العمل يعلنون ارتياحهم بالنسبة لنتائج وساطة رئيس الجمهورية والوساطة النقابية تتفاوت ردود عملها بعد التحويل للصيغة الجديدة والتخفيف حيالها ، رغم عدم انكار المكاسب التي تنطوي عليها . التعديلات الجديدة شكلية لا تمس جوهر التعديل الاساسي الذي طرأ على المادة ٥٠ التي تمنح ارباب العمل حقا مطلقا في صرف العمال - هذا ما قاله بيان الاتحاد العمالي العام . والان ، ما هي هذه الصيغة النهائية . وما هي اسس التسوية التي حصلت ؟ وماذا يترتب على الحركة العمالية من مهام لمتابسة النضال ؟



الشيخ بطرس الخوري

عجز ارباب العمل عن محو مكاسب ٢ نيسان

يمكن اجمال النتيجة النهائية على الشكل التالي : عجزت حملة التحويل التي شنها ارباب العمل عن تأمين اهدافها في تحويل عملية تعديل المادة ٥٠ الى مجرد اجراء شكلي ولفظي . كما عجزت الحملة عن الاطاحة بالمكاسب المبدئية التي انتزعتها الحركة العمالية ، عشية ٢ نيسان . والصيغة الجديدة للمادة ٥٠ كما اقرها مجلس الوزراء ، تنطوي على حد ادنى من الشروط على الصرف الكفي ، تسمح بالانطلاق منها لفرض المزيد من القيود . وبين البرنامجين المتعارضين للاتحاد العمالي ولارباب العمل ، يمكن التوصل الى صيغة وسيطة ، فما هي ؟

□ غرض ارباب العمل اعتبار العامل النقابي مصروف متوقفا عن العمل فور تبليغه قرار صرفه من قبل رب العمل . وكان قرار اعتباره متوقفا عن العمل منوطا بمجلس العمل التحكيمي . ويصر ارباب العمل على عدم اخضاع قرار الصرف لاي طرف اخر او غيرهم هم . ولكن في المقابل ، يرفض التعديل بصيغته النهائية غرامة مالية اضافية على صرف عضو المجلس

النص النهائي لتعديل المادة ٥٠ كما اقره مجلس الوزراء

فيما يلي اهم بنود
● يكرس حق ارباب العمل في الصرف في حال « الاساءة او التجاوز في استعمال هذا الحق » يحق لتفريق المنصر ان يطالب بتعويض اضافي لا يقل عن بدل اجسرة شهرين ولا يزيد عن بدل اجرة ١٢ شهرا ، وذلك اضافة الى ما قد يستحقه العامل من تعويضات قانونية نتيجة فصله من العمل . بيت مجلس العمل بدعاوى العمال خلال مهلة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

□ رفع القرار النهائي بصدد جواز او عدم جواز صرف النقابيين من رئيس مجلس العمل التحكيمي ، ليوضع بيد هيئة المجلس كلها . وفي ذلك توسع لعدد المنعين باتخاذ القرار ، بفرض ضمانه جزئية لحكم عادل .
□ ينطوي مشروع التعديل الجديد على مادة تلزم مجلس العمل التحكيمي بالبت في حالات اساءة استعمال الصرف في مهلة لا تتجاوز الثلاثة اشهر ، في حين ان الوضع الحالي لا يلزم المحكمة بانه مهلة زمنية ، الامر الذي يترك للمال بالنسبة لاتصاف الحامي ويبيث على الناس من امكانية تحصيل اي تعويض اضافي .

الباس الهمر : قطعنا نصف الطريق الى تحقيق المكاسب

وفي تعليقه على نتائج المفاوضات الاخيرة ، اعلن الباس الهمر ، عضو اللجنة المفوضة ورئيس الاتحاد الوطني للنقابات ، في حديث لـ « الجريدة » :
« خطوة خطوة الى الامام . انتعديلات التي ادخلت على مشروع التعديل الاصلي شكلية لا تمس الجوهر . مهلة الاشهر الثلاثة لبنت بقضايا صرف العمال مكسب . والصرف النهائي

هناك احتمال تأجيل عرض المشروع على المجلس الى ما بعد العطلة الصيفية . او حتى التأجيل الى ما بعد الانتخابات النيابية القادمة . لكل هذه الاسباب ، غلغمة ضرورية جدا . هنا ينتهي حديث النقابيين الباس الهمر . ولا بد من التأكيد على عدة عوامل اسهبت في اضعاف موقف الحركة العمالية خلال المفاوضات الاخيرة .
● الاستعدادات الدائمة للبين النقابي نحو النزالات والتراجعات . وعلى الاخص الفتة من القادة النقابيين التي باتت مرتبطة مباشرة باجهزة الامن . واذا كانت التحركات الجماهيرية العمالية العارمة قادرة على فرض حد من التماسك على الموقف العمالي كله ، فان جو اندام التحصيل يساهم ، وقد ساهم بالفعل في بروز اهمية دور اليمين النقابي في التبيع والتزلف لارباب العمل والسلطة والتراجع امام حملاتهم .

● شن ارباب العمل حملة تهويل منسقة ، رمت حولها كل صفوف الراسمالية ، دون ان تقابل بحملة عمالية وشعبية مضادة . وقد ساهم ذلك ايضا في فرض التنازل عن بعض بنود مشروع الدولة الاصلي ، التي كانت بالتأكيد لصالح العمال ، ونفرض قيودا اضافية على الصرف الكفي .
● انفصال حملة الضغط من اجل فرض تعديل المادة ٥٠ عن الحملة العمالية الشعبية العارمة ضد الغلاء ، التي شهدتها البلاد منذ اب الماضي ، والتي تصاعدت بشكل ملحوظ خلال اشهر شباط واذار ونيسان الماضي .
ومهما يكن من امر ، فالمعركة مستمرة . وهي تتطلب حشد اكبر قدر من الطاقات للجم محاولات ارباب العمل الارتداد على التعديل عند تقديمه الى المجلس ، واغشال محاولات تأجيل الاحالة الى المجلس الى تشرين او حتى الى ما بعد الانتخابات النيابية التي يدور الحديث عن اجرائها خلال عام ١٩٧٥ .

التحكيمي في اساس القضية . ويصدر مجلس العمل حكمه في مهلة لا تتجاوز الشهر . فاذا وافق على الصرف يقضي بتصفية حقوق العامل وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون العمل .

واذا لم يوافق على الصرف يقضي بالزام صاحب العمل ان يعيد العامل الى عمله تحت طائلة تضييعه علاوة على ما يستحقه العامل من تعويضات قانونية مبلغا اضافيا يراوح بين ٦ اشهر و ٣٦ شهرا . وكان الاتحاد العمالي يطالب بتفويض للصناعة النقابية الكاملة لاجزاء مجالس النقابات - بالاتي عددهم حوالي ٦٠٠ عمالا في قطاع الصناعة خاصة - بحيث يمنح ارباب العمل من صرفهم .

مشروع ضمان رؤوس الأموال العربية والاجنبية وذعر البرجوازية اللبنانية

في اجتماع آخر له ، درس مجلس الوزراء مشروع قانون وضعه وزير الدولة جوزف شادر (كتائبي) لضمان رؤوس الأموال العربية والاجنبية الموظفة في لبنان .

الخوف حتى من ذكر كلمة « تأميم »

واهم بنود المشروع هي التالية :
أولا ، يضمن القانون رؤوس الأموال العربية والاجنبية العاملة في لبنان في الحالات التالية :
□ في حال « وضع اليد » عليها او « مصادرتها » من قبل الحكومة او المجالس البلدية . والمثلث للنظر ان النص لا يرد على ذكر كلمة « تأميم » ، اذ يبدو ان الذعر بمنك اوساط البرجوازية والحكم من مجرد ايراد الكلمة في القانون .

وكما تقول إحدى الجلات الناطقة بلسان ارباب العمل :
« في بلد كلبان ، حيث التوازن دقيق ، وحيث محور (الحياة الاقتصادية) هو الثقة ، فان التلبيح ، مهما كان مبطنا ، بفكرة التأميم كاف بعد ذاته باحداث حالة من الذعر داخل البلد وخارجه » .
وجدير بالذكر ان القوانين السارية المفعول حاليا تسمح للبستمر الذي تقرر الحكومة شراء ممتلكاته او مؤسساته ان ينقل رؤوس أمواله بحرية الى الخارج .

□ يحق لغير اللبنانيين الذين يستثمرون رؤوس أموالهم في لبنان ان يطالبوا بالتعويض في حال أي تعديل يطرأ على القوانين اللبنانية المتعلقة بنقل او تمويل رؤوس الأموال والمعادن والارباح . والقوانين السارية المفعول حاليا تضمن حرية تحويل رؤوس الأموال من عملة الى عملة ، كما تضمن حرية نقل رؤوس الأموال والارباح الى الخارج دون أي قيد ، وبالية كمية كانت . لكن هذه القوانين لا تقضي بالتعويض على المستثمر المتضرر نتيجة تعديلات قد تطرأ على قوانين حرية تحويل ونقل رؤوس الأموال .

ثانيا ، يشمل القانون كل رؤوس الأموال العربية والاجنبية المستثمرة بناء على اذن من مجلس الوزراء . والقانون لا يقتصر على الشركات ورؤوس الأموال التي يملكها غير اللبنانيين ، انما هو يشمل أيضا الشركات المشتركة بين اللبنانيين وغير اللبنانيين . ثالثا ، يقضي القانون بان بيت امر التعويض خلال ستة اشهر كحد أقصى . وفي حال الخلاف بين الدولة اللبنانية واصحاب رؤوس الأموال ، يجري الاحتكام الى حكم يثق عليه الطرفان ، او ترفع القضية الى المحكمة الدولية في لاهاي .
رابعا ، يستثنى القانون من احكامه الاضرار الواقعة برؤوس الأموال غير اللبنانية بسبب الحرب وحالات الحصار والحالات المشابهة اوهام استدراج رؤوس الأموال الاجنبية بواسطة التشريعات باختصار ، فان المشروع يتوج بمجل النصوص القانونية التي ترمي

وها ان الحكومة « تشرب حليب المباع » عام ١٩٧٤ ، مستفيدة من مناخ الهجسة الأميركية ، الاقتصادية والسياسية ، على المنطقة . ومعتمدة التي كون الحكومة المصرية وقعت اتفاقية ضمان رؤوس الأموال الأميركية ، على اثر زيارة وزير المالية الأميركي لآخر لمر .

لكن العوامل الدافعة الى وضع هذا المشروع لا تقتصر فقط على ما ورد اعلاه . فوضع المشروع ، في هذه الاونة بالذات ، يعكس مدى الهلع الذي يملك البرجوازية اللبنانية من جراء تغفلل رؤوس الأموال الاجنبية ، والاميركية منها خاصة ، في مصر ، واتجاهها المتزايد نحو الهيمنة المباشرة على دول الجزيرة والخليج ، دولها حاجزة الى وساطة السوق الحالية اللبنانية . وأمام هذا الاستنفاء المتزايد عن خدماتها ووساطاتها ، لاتجد البرجوازية اللبنانية من حل ، الا استدراج رؤوس

الى تكريس الحرية المطلقة للنهب الاستعماري في لبنان ، وتشريع البلاد امام رؤوس الأموال الاجنبية لتجني أعلى الارباح ، ثم تنقلها بكل « حرية » الى حيث تشاء ، دون ان تكون لها اية مسؤولية في المساهمة بنطور البلاد التي جنت منها هذه الارباح . وفي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية الى فرض القيود على حركة رؤوس الأموال الاجنبية ، بحيث يجري الزامها مثلا بتوظيف نسب معينة من ارباحها السنوية في تلك البلدان ، يسير لبنان الرسمي في الاتجاه المعاكس تماما .

وليست همي اول مرة يطرح فيها مثل هذا المشروع . ففي عهد « حكومة الميمنية » برئاسة حسين الميمني ، عام ١٩٦٥ ، وضع مشروع مماثل نعت ضغط الامبريالية الاميركية . وقد امكن احباط المشروع . انذاك بفضل الحملة الشعبية العارمة التي نهضت ضده .

عمال معامل غندور هم الذين يعلمون !

ارخص من اسعار السوق . واستمع العمال الى خطاب لرقيق غندور نفسه بناسدهم فيه الاتصال به مباشرة اذا كانت لديهم اية شكوى .

امران يعرفها جيدا عمال معامل غندور الد ١٨٠٠ . الاول ان ظروف الاستغلال والقسم في المعامل لا زالت قائمة ، وان كانت باتت اقل فظاظة من السابق .

والامر الثاني والاهم هو ان هذا « الكرم العائلي » و « اللطف الزائد » الذي اسباب ادارة العمل ، ليس بقطة ضمير مفاجئة ولا هو فيض من حب ارباب العمل المفرط لعمالهم . التنازلات التي تقدمها معامل غندور لعمالها انتزعتها معامل غندور بوجدتهم ونضالهم في اضرابهم التاريخي في تشرين ١٩٧٢ . انتزعوها ، ولم تكن منه او كرميا من احد ، بقيادة المة من « الخريين » الذين صرفوا من العمل . انتزعوها ، ولم تكن منه او كرميا من احد ، بدم يوسف علي العطار وفاطمة الخواجة .

هذا ما يعلمه عمال معامل غندور جيدا . ولن تنفع الاعمال الخيرية في جعلهم ينسوه ، مهما كثرت الاغراءات وتزايدت الكلام الممول .

الأموال العربية والاجنبية بواسطة ... التشريعات التي تطمئن المستثمرين على سلامة رؤوس أموالهم الموظفة في لبنان اي انها ، كعادتها بها .

بدل تنصدي لاسباب ازمتاتها ، تعمل على طريقة « وداووني بالنسي هي الداء » . وتعالج الازمات والنتائج الناجمة عن « الاقتصاد الحر » بمزيد من « الاقتصاد الحر » . ونحصل القضايا الناجمة عن السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد اللبناني بمزيد من الخضوع لتلك السيطرة !

الازمة مستفحلة

وليس ادعى على الاستغراب من ردود فعل بعض اوساط البرجوازية على مشروع قانون ضمان رؤوس الأموال العربية والاجنبية . انها بالطبع مؤيدة كل التأييد له . لكن القانون لا يكفي في رايها ، في صيغته الحالية . وهي تطالب بان يشمل القانون كل رؤوس الأموال اللبنانية منها وغير اللبنانية . عجب امرها هذه المؤخرة لها نتيجة تركيب اقتصاد نفسه ، البرجوازية ! انها لا تكفي بـ « الضمانات » الموفرة لها نتيجة تركيب اقتصاد نفسه ، وهيبتها الطبقة على الخضع اللبناني كله ، وامتلاكه للثروة وادوات الانتاج ، وسيطرتها على السلطة عبر وكيلها ، الاقطاع السياسي وكل من يدعها من قوى عربية واجنبية ، وكسل الفكر السائد والتشريعات التي تكرس هذه السيطرة .. انها لا تكفي بكل هذا ، وتطالب بصور قوانين جديدة تضمن رؤوس أموالها من .. التأميم .

عندما تصل الطبقة المسيطرة الى هذا الحد من عدم الثقة بنفسها ، وبممثلها السياسيين ومؤسساتها (كما تجلى مثلا في رفضها احالة مشروع تعديل المادة ٥٠ الى مجلس النواب) ، فهذا انما يشير الى تخبطها في أزمة هي اعيق بكثير مما نظن !
ومهما يكن من امر ، فان الحركة الوطنية والتقدمية سوف تنصدي هذه المرة لمشروع قانون ضمان رؤوس الأموال العربية والاجنبية مثلما تنصدت للمشاريع السابقة ، التي تريد تكريس ثروة اللبنانيين ، والهرسب بالارباح المتزعة من جهد وعرق وحرمان عمالنا وغلاحبنا واكثرية شعبنا .

وتعلمنا تجرية التسعوب ، على كل حال ، ان الضمانات القانونية لم تكن مرة علقا امام سيطرة شعب ما على مقدرات اقتصاده الوطنية وضرب استقلال الاحتكارات الاجنبية ، عندما يعقد العزم على ذلك !

أزمة خانقته في إسرائيل.. والبيان الأردني - المصري أحـد عوامل الانفـتـاذ. كيف يـلـتـقـى البـكـيـان مـع قـرـارـات الحكومة الإسرائيلية حول القضية الفلسطينية!!

خطة طوارئ اقتصادية

أن الآثار الاقتصادية الخبيثة على إسرائيل بعد تسعة أشهر ونيف من حرب تشرين ما تزال تتفاعل ، كما كان متوقفاً ، على المدى الطويل . ضمن المحاولات المحيطة التي تحاول الزراعة الصهيونية فيها كبح جماح الطوارئ الاقتصادية ، بنى «الخطة الاقتصادية الجديدة» التي أطلق عليها أيضاً «خطة الطوارئ الاقتصادية» و «علاج الاقتصاد» والتي عرضتها حكومة رايبن وأقرها الكنيست هذا الشهر .

وتهدف الخطة الاقتصادية كما طرحها وزير المال الإسرائيلي يوشوع رايبنوفيتش في ٢٧-٢٨ إلى «إيجاد حل ملائم للمشكلات الاقتصادية التي نخطيط فيها . وخلفية هذه القرارات هي التضخم الحثيث ، والنفـرة بين الواردات والصادرات من جهة ونفـات الأمن المتزايدة من جهة أخرى» وأشار أيضاً إلى تفـسـل قـرض الحرب الإختياري واستبداله بالقرض الإجباري . وقوام هذه الخطة ، مما سمح بنشره منها ، فرض ضرائب جديدة على الإهلاك والمقارنات والسيارات وقرض حرب على ضريبة تحسين المقارنات وكذلك زيادة قرض الحرب الإجباري وزيادة الرسوم المفروضة على الواردات بنسبة ١٠ ٪ علاوة على الـ ٢٥ ٪ السارية . وقد قرر أيضاً تجديد إقامة المباني العامة وتخفيف البناء الأمني والمباني الصناعية والمباني الشعبية السكنية والخاصة . وسيؤدي تجديد قطاع البناء أولاً وقبل كل شيء إلى إخراج بقعة الفـ من عمال الضفة الغربية العرب من العمل ، فهم الإرائل الذين سيسبغون عنهم في هذا القطاع ويرمون في أحضان البطالة . وتقرر كذلك إقطاع نحو نصف علاوة الفداء ، التي كان من المفروض أن تدفع ابتداءً من الشهر المقبل للعاملين الأجرا . «وسيتكون للمـس باتفاقيات الأجور ، بلسان الأمين العام للهستدروت يروهام ميشيل في ٧-٧-٧٤ ، وما ينجم عنه من اضطراب صناعي وتوقيض الثقة بالهستدروت ، مغزى اقتصاديا لا يقل خطورة عن فقدان الداخل الذي سينتسبنا إذا لم توافق الهستدروت على التنازل عن علاوة الفداء . «ولاول مرة منذ سنوات عديدة ، انتفت جميع الكتل الحزبية في الهستدروت بالإجماع على اقتراح بالطلبية بدفع علاوة الفداء كاملة إلى جميع الأجراء، وتصطمم بذلك مع الحكومة .

وبجري كل ذلك في ظل ارتفاع مؤشر الأسعار بالنسبة للمستهلك في النصف الأول لهذا العام بمقدار ٢٢ ٪ وهو أعلى نسبة غلاء معيشة في العالم بعد التشيلي في الأشهر الماضية . وسيبلغ عجز إسرائيل التجاري المتوقع لهذا العام ٣ مليارات دولار ، ويكن ذلك خلف الطلبات الجديدة التي قدمت لوزير المال الأمريكي وليام سايمون عند زيارته لإسرائيل في الأسبوع الماضي وتشتمل على اثنيان مـبـلـغ ٣٠٠ مليون دولار لشراء المـدات العسكرية و٥٠٠ مليون دولار وقرضا بشروط سهلة لشراء المنتجات الزراعية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار و٥٠٠ مليون دولار للمساعدة في استيعاب المهاجرين السوفيات وقروض أخرى للاستكان، الخ . ضمن خطة للحصول على مساعدات بقيمة ٧ مليارات من الدولارات من الحكومة الأمريكية ، خلال السنوات الخمس القادمة ، عدا عن المصادر الأخرى .

مكافحة السادات

في ظل نتائج اقتصادية بهذه الخطورة

في خضم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالكيان الصهيوني ، وخلال أزمة الثقة وإعادة التقييم والمراجعات السياسية التي فرضتها حرب تشرين على القيادات السياسية والعسكرية وعلى كل مستويات المجتمع الإسرائيلي الاستيطاني ومع محاولاتهم إعادة كرة التخبط والخلاف إلى الشباك العربية من جديد بإطلاق بالونات اختصار على شكل تصريحات متناقضة تصدر عن الأطراف الحاكمة عن إعادة النظر تجاه الفلسطينيين وبشأن الخطوة التالية في تحريكهم السياسي ، هل ستكون مع الأردن أم يتوجب أن تتجه لـ مصر .. في خضم ذلك كله يأتي البيان المصري - الأردني ليقدم هدية مجانية لحكام إسرائيل تساعد في أزمته الداخلية وتعطيهم الضوء الأخضر للمضي في الخطوة التالية من المخطط الإسرائيلي لحل المشكلة الفلسطينية ضمن الصيغة الأردنية «بإعادة تجديد تقسيم الأرض الفلسطينية بين العدو والنظام الملكي في عمان» .

على إسرائيل وأزمة اجتماعية لا تمس الغلاء والثقة بالحكام ومسئلات النقص فحسب ، بل تصل إلى انخفاض الهجرة والريغبة بمغادرة البلاد ، وناقش فيها مرور وجود ومستقبل إسرائيل ، لا تكفي القيادة المصرية بالتفريط بكتسبات حرب تشرين الوطنية بحسب ، بل تتبرع بالحلول لإخراج الكيان الصهيوني من مشاكله .. والنظام المصري لا يكفي ببيع مكتسبات حرب تشرين بين بئس ، بل يطلب نيكسون من الكونغرس الموافقة على مساعدة مصر بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار يصرف منها ١٧٠ مليوناً على أشغال القناة وملحقاتها ، بل أنه يقدم فوق ذلك التنازلات سلفاً وعلى الحساب . فقد صرح سايمون وزير المالية الأمريكي في إسرائيل «أن تحقيق السلام يحتاج إلى تأييد اقتصادي ، إذ ترتبط قضايا الحرب وقضايا السلام والشؤون الاقتصادية أحداً بالآخر» ويوضح سايمون هدف زيارته قائلاً أن الغاية الحقيقية من زيارتي هي الشروع بتشجيع الاستقرار الاقتصادي في هذه المنطقة ضمن الشرق الأوسط ، وهو الاقتصاد الذي يضمن السلام المستقر والدائم» .

أن تعرف الاستقرار الاقتصادي بالنسبة لسايون ، أي شراة الإمبرياليين ، لم تعد تخفى على أحد . ويضيف بيجال لون على ذلك ، وقد ارتفعت أسهمه مجدداً لإعادة بحث مشروعه السـيـء الصيت واستبقائه في واشنطن هذا الأسبوع : «أن في مراحل المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط ، ينبغي السـمـي لإقامة تعاون اقتصادي إقليمي ، وهذا التعاون يمكن التعبير عنه بتخطيط مشاريع مشتركة حتى قبيل التوصل إلى سلام نهائي» وأشار أيضاً إلى فك الارتباط على جبهة الحرب الاقتصادية العربية .

البيان - المؤامرة

أن الاستنكار الشامل وإدانة البيان المصري

وتترك للقارئ ملاحظة أوجه الالتقاء العربية بين البيان المصري - الأردني وقرار مجلس الوزراء



إيجال ألون : بحث جديد لمشروعه القديم.



رايبن : الحكومة الإسرائيلية لا تعرف إلا بالأردن !

البيان المصري - الأردني ومهمات الثورة الفلسطينية الكراهنة حملة شعبية فلسطينية وعربية ، وتضامن الدول الوطنية والاتحاد السوفياتي بجماعات الرد



السادات والملك حسين في اجتماعهما الأخير

الإسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية الذي ينص : -

«... ستعمل الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق سلام مع الأردن وسيمت التوصل إلى اتفاق السلام هذا على أساس وجود دولتين مستقلتين فقط ، إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية أردنية - فلسطينية شرقية إسرائيل وداخل حدود يتم الاتفاق حولها في المفاوضات بين إسرائيل والأردن ، وستتجسد في هذه الدولة هوية الأردنيين والفلسطينيين من خلال سلام وحسن جوار مع إسرائيل ...»

وهذا القرار يتطابق مع برنامج حكومة رايبن الذي طرحه في ٢ حزيران من هذا العام أي أنه لم يطرأ أي تغيير على السياسة التي أعلنها رئيس الحكومة الإسرائيلية في أول بيان وزارتي . فمن الذي غير مواقفه ؟! ويضيف قرار الحكومة الإسرائيلية أيضاً «أن حكومة إسرائيل لن تجري مفاوضات مع منظمات «الأرهاب» التي تستهدف إبادة إسرائيل» . حتى أن اقتراحها للأقلية قدمه وزيران فقط ، في اجتماع حكومة رايبن ، بأن تجري إسرائيل مفاوضات مع الأردن ومع جهات فلسطينية تعترف بدولة إسرائيل واستقلالها ، وتكون مستعدة للتوصل إلى اتفاق سلام دائم مع إسرائيل ، على أساس حدود متفق عليها وأمنة هذا الاقتراح لم يحظ بتأييد الأغلبية ..! وقد اعترف صاحب الاقتراح «الساقت» فيما بعد ، الوزير فيكتور شيبكوف ، بأن هدف الاقتراح كان مجرد «إحراج المنظمات الفلسطينية التي ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل . وأن الاقتراح يسهل مهمة الإعلام الإسرائيلي بواجهة الدعاية التي تبثها المنظمات الفلسطينية التي لا تعترف بوجود إسرائيل وتريد إبادتها» .

أن إعلان الموقف الإسرائيلي - لأول مرة - بهذا الوضوح ، مع أنه لم يطرأ أي تغيير جوهري على الأطلال بناقض المواقف الإسرائيلية السابقة ، لا يمكن ليحظر بهذا التوقيت

وهذا التصلب لو لم يستبد حياة جديدة بعد البيان المصري - الأردني الذي يفني بالتحديد حق منظمة التحرير الفلسطينية بتحتيل مجموع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والضفة الغربية وغزة وفي الضفة الشرقية ومناطق الشـتات الأخرى .. أن محاولة نزع هذه الصفة عن منظمة التحرير تخدم مباشرة المخططات الإسرائيلية الأمريكية الهاشمية وتلعب ورقة النظام الهاشمي بالاستمرار في الوصاية على الشعب الفلسطيني . والاستمرار في قمعه . وكبت تطاعته الوطنية ، وهو يتطابق مع مشروع المملكة العربية المتحدة الذي أدانته كل القوى الوطنية الفلسطينية والعربية والذي قطعت حكومة السادات نفسها علاقاتها مع النظام الهاشمي من أجله !

أن عنف ردود الفعل التي واجهت بها المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية العربية بيان السادات - حسين ، هو كذلك تعبير عن رفضها التام للخطة الإسرائيلية بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه .. هذه الخطة التي عادت للحياة من بوابة عربية هذه المرة !

التفسيرات والتوضيحات المصرية المتتالية من اسماعيل فهمي ثم من الرئيس السادات للبيان المصري - الأردني ، لم تلح في طمس المضمون الاستسلامي التراجعي للموقف المصري الجديد ، ناهيك عن محاولة إبراز الموقف الأردني فيه على غير حقيقته . وهو الموقف الذي تجهد الصحافة والأعلام المصريين لتحجبله «تحولاً إيجابياً بارزاً» ، بالأدعاء أن «الأردن قد أسقط كل تحفظاته حول شرعية حق منظمة التحرير ..!!» فكل هذه التبريرات والتفسيرات لم تخرج عن كونها محاولة لايتراز صمت عربي يمرر التحول السافر في الموقف المصري الجديد والذي يخدم الحل الإمبريالي - الصهيونية - الرجعية الهاشمية المطروحة لحل مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعزل عن إرادة أصحابها وبالتضاد مع هذه الإرادة .

التنازلات المصرية الثالثة

المبدئي والسياسي عن ما قرره قمة الجزائر والعديد من المؤتمرات العربية والإسلامية والدولية من أن منظمة التحرير هي المنظمة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني . أن حديث البيان المشترك عن اتفاق مصر والأردن على ضرورة التوصل إلى اتفاق فك ارتباط على الجبهة الأردنية . يعني على صعيد القضية الفلسطينية نفسها ، نزع مسؤولية أراضي الضفة الغربية عن منظمة التحرير وعن القيادة الوطنية الفلسطينية وتسليمها للملك حسين مرة أخرى .

فالتقسيم للشعب الفلسطيني والمسؤوليات لم يبق من حقيقة التنازل الباطل في حق الشعب الفلسطيني ونورته . فاقول أن الاستثناء المذكور في البيان مقصور على الفلسطينيين الموجودين في الضفة الشرقية لـ الأردن ، ينطوي عن تقسيم غير طيلة . فالتقسيم للشعب الفلسطيني (هناك مثلاً نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني نزحوا من الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧ من نحو مليون فلسطيني في شرق نهر الأردن) ، فهل هم (فلسطينيون) النظام الهاشمي أم «فلسطينيون» منظمة التحرير ؟ مجرد تساؤل يؤكد تصف هذا التقسيم وتكره لوحدة الشعب الفلسطيني المحتجز في المرحلة الخامسة ، جاء دون الاستعدادات الأردنية المعلنه منذ شعور طيلة . فالتقسيم للشعب الفلسطيني لم يعترض على اشتراك منظمة التحرير في مؤتمر جنيف

مستقلة ، كما لم يقل أن اشتراكها يكون في «المرحلة الخامسة» ، وإنما قيل بالذهاب «معا» . فالحديث المصري عن انتزاع تنازلات من الأردن ، أو إسقاط الأردن لتحفظاته ، ليس إلا ستاراً وهيباً لصبغ طابع «النجاح الضخم» على سياسة السادات .

فجوه الصراع مع النظام الهاشمي ، ليس الاعتراف بها «ممنلة شرعية» .. ولا القبول بمشاركتها في جنيف «مستقلة» ، وإنما جوه المسألة هو أي ادعاء الملك حسين لنفسه حق تمثيل الفلسطينيين في ملكته واستمرار تمسكه بالضفة الغربية . وما دام الموقف المصري قد قبل التنازل للنظام الهاشمي في هاتين القطعتين ، فالاعتراف بمنظمة التحرير وبمشاركتها «المستقلة» في مؤتمر جنيف ، لا يعني الملك حسين ولا بصره ، بل ينجم مع موقفه الذي يدعو لاشتراكها كممثلة للأجانب في الخارج والذين تصل قضيتهم «بالتواطين والتفويض» ، ويحفظ هو بحق تمثيل الأرض المحتلة وشعبها !

لتفسير المصري للبيان المشترك

أن التفرخ والتفسير المصري للبيان ، لم ينطو على شيء جديد ، ولا غير من حقيقة التنازل الباطل في حق الشعب الفلسطيني ونورته . فاقول أن الاستثناء المذكور في البيان مقصور على الفلسطينيين الموجودين في الضفة الشرقية لـ الأردن ، ينطوي عن تقسيم غير طيلة . فالتقسيم للشعب الفلسطيني (هناك مثلاً نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني نزحوا من الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧ من نحو مليون فلسطيني في شرق نهر الأردن) ، فهل هم (فلسطينيون) النظام الهاشمي أم «فلسطينيون» منظمة التحرير ؟ مجرد تساؤل يؤكد تصف هذا التقسيم وتكره لوحدة الشعب الفلسطيني المحتجز في المرحلة الخامسة ، جاء دون الاستثناء حتى لو سلمنا بالتفسير المصري البصره . الفكر يجرم قطاعاً واسعاً من الشعب الفلسطيني من حقّه (الاعتراف به في اتفاق القاهرة

وبرونوكول عمان) بالتقسيم وحمل السلاح والتضامن من أجل دحر الاحتلال ، ويحرم الثورة الفلسطينية من فرص تضييدهم من أجل إنجاز تحرير الأراضي المحتلة ويحرمهم من حقهم في تقرير المصير .

أن قول وزير الخارجية المصري ثم قول الرئيس السادات ، من أن الضفة الغربية كانت «وديعة لدى الأردن» ... حتى يقرر أصحابها مصيرهم بحرية يعني استسلاماً للطرح الهاشمي ، أي أن النظام الهاشمي سيعمل على استرداد «الوديعة» ثم يحدد ذلك «بقرار أصحابها مصيرهم» ! أنها تعابير وتبريرات صريحة شكلية جديدة للحجج الهاشمية التي تكرر رفضها بقوة من الجماهير الفلسطينية . ولا يفوت هنا التذكير بما لقيه هذه «الوديعة» من أرباب هاشمي وحرمان من حق التطور المستقل على كل الأصعدة ، وامتناع عن استعادتها من خلال الحرب بعد تسليمها في حرب ٦٧ . ما من شيء يبرر الحراسة الهاشمية لكف الارتباط ، لولا الرغبة في أن تكون عملية فك الارتباط مدخلاً لتوطيد أقدام النظام في أراضي الضفة الغربية ، ولرفض الإلحاق وأحكام السيطرة من جديد .

أن يقول النظام المصري بالترجمة الهاشمية لحل مشكلة الأراضي المحتلة ، وأصابعه على هذا القول «ضرورات وطنية وعربية» مزمعة مثل الحاجة إلى موقف عربي موحد ، يعني عملياً الخضوع للإبتزاز الهاشمي ، ويعني التسليم بالشروط الأمريكية - الصهيونية . ويعني في النهاية إهدار نضالات الشعب الفلسطيني والشعب العربية الأخرى .

مخاطر الموقف المصري

أن عزل مهمة تحرير الأراضي المحتلة عن الشعب الفلسطيني وعن مثله في منظمة التحرير ، والتسليم بهذه المهمة للملك حسين يعني عملياً تعرضي الأراضي الفلسطينية لآخطار التهاون والتنازلات والخيانة الهاشمية ، كما يعني - إذا ما ثبت الملك حسين أقدامه في الضفة الغربية - العيلولة دون الشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير المصير ، وتجديد الإلحاق تحت باطلة «المملكة العربية المتحدة» . لذلك فإن الادعاءات والتبريرات المصرية ، بعدم تناقض البيان مع التزامات مصر السابقة لا يعدو كونه تحايلاً ولعباً على الألفاظ .

أن البيان المشترك والموقف المصري الجديد قد شكل بادرة خطيرة في التعامل مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني : أنه يشق الشعب ويقسمه ، يشق التمثيل الفلسطيني والمسؤوليات ويضع ثقله في جانب الرجعية الهاشمية ، يعرض الحقوق والصالح الوطنية لخطر التهاون والتنازلات الهاشمية ، ويرسي أساس اقتسام هاشمي - صهيوني جديد ، ويحول عملياً دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره . وأخيراً يسد أمام الشعب السبل لاستكمال نضاله المشروع لاتزاع كامل حقوقه على المدى التاريخي .

لكل هذه الأسباب ، يجد النظام الهاشمي نفسه بعد البائحات وبعد البيان المشترك قد حقق من المكاسب فوق ما كان يريد . ولهذا سارع - متسلحاً بالتنازلات المصرية - يدعو لتأجيل عقد مؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول القادم . ولهذا الأسباب يدعو زبيد الرفاعي لمعاداة اجتماع رياضي بصره وزير خارجية مصر والأردن وسوريا وممثل عن منظمة التحرير ، في محاولة لسحب نتائج

ومضامين البيان المصري - الاردني عربيا ، واخراجها الى حيز التنفيذ . واخيرا لهذه الاسباب يجد النظام الهاشمي الشجاعة داخليا فينبسط في حملة واسعة من الاعتقالات والملاحقات ، للزج بمناصر المقاومة الفلسطينية في السجون الهاشمية . كما تحمل الأيام القليلة أخطار شروع الاردن في الوصول الى اتفاق « فصل القوات » على الجبهة الأردنية ، استنادا الى الدعم المصري .

أن على الثورة الفلسطينية ، ازاء النهج المصري الجديد معبرا عنه في البيان المصري - الاردني المشترك ، والذي اكدته موافقة مصر على طلب الاردن تأجيل عقد مؤتمر القمة القادم . وازاء الاخطار التي يجعلها تسليح النظام الهاشمي بالتنازلات المصرية ، أن تعمل بسرعة على تطوير الاتجاه المصري التراجعي الجديد وذلك على المستويات التالية :

مهمات الثورة الفلسطينية

اولا : لقد اكدت الخطوة المصرية الاخيرة ، اتجاه الاردن نحو التعجيل بفتح الارتفاع مع اسرائيل ، والمواقف الامريكية - الاسرائيلية الداهية في نفس الاتجاه ، صحة توجه الثورة الفلسطينية نحو اقرار لبرنامج مرحلي ملموس يستجيب للحقوق والاصالح الوطنية للشعب الفلسطيني . فالبرنامج اساسا قد اكد على رفض اي حل استسلامي يؤدي الى اقتسام جيد للاراضي الفلسطينية بين الكيان الصهيوني والرجعية الهاشمية العميلة ، واكد على النضال من اجل بعث الكيان الوطني واقامة سلطة وطنية ، وعلى مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية عن الاراضي والحقوق الوطنية .

ان كل الاخطار الراهنة ، تؤكد صحة وسلامة خط الثورة التي سارعت للاستجابة فوضعت برنامجا يجند ويحشد الطاقات الوطنية الفلسطينية من حوله .

لذلك ، فعلى الثورة الفلسطينية بكافة فصائلها التسليح ببرامجها المقر بالاجماع ، وتعزيز الوحدة الوطنية والعمل من اجل عدم تبرير الموقف المصري الجديد وتطويعه . ومن اجل نزع هذا السلاح من ايدي الرجعية الهاشمية والتي تحاول بواسطته الانسراع بتحقيق مكسب ارتباط ، واحكام الطوق مجددا على رقاب الجماهير الفلسطينية .

ثانيا : على الثورة الفلسطينية ، ان تنفض باوسع تحرك شعبي فلسطيني لرفض التنازلات والموقف المصري ، واعلان التنديد بهما . وذلك على صعيد الوطن وفي الخارج . ثالثا : ان الثورة الفلسطينية مدعومة من فصائل حركة التحرير الوطني ومن كافة التجمعات والحزاب والقوى الوطنية ، مدعوة لتنظيم حركة احتجاج وتنديد عربي شعبي وعلى نطاق واسع من اجل تطويق الخطوة المصرية ومن اجل تراجيعها . رابعا : ان كافة الدول العربية الوطنية المستقلة مدعوة لاعلان موقف واضح وصريح من الاتجاهات المصرية المساومة والاستسلامية ، وان تلي الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي يبحث في التصلب المصري من قرارات قمة الجزائر ، وفي البيان المصري - الاردني .

خامسا : ان الثورة الفلسطينية مسلحة بتحالفها وصدقاتها مع البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ، مدعوة للتحرك دوليا من اجل التأكيد على تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني

وعلى رفض المحاولات المصرية - الهاشمية لتبرير حلول تصفية استسلامية لمشكلة الاراضي المحتلة .

النضال والموقف العربي الموحد ، كيف ولماذا ؟

ان الثورة الفلسطينية ، ما زالت تتمتع بفضل امكاناتها الذاتية جاهريا وعسكريا وسياسيا ، وبفضل نفوذها ونفوذ حلفائها واصدقانها عربيا ودوليا ، برفض التصدي والتطويق للبادرة المصرية الخطرة ، ولكل الصغ والاتجاهات التي من شأنها التكرار للادفان التي من أجلها دفعت الجماهير العربية والفلسطينية نهجا في حرب تشرين وفي سنوات الصراع الطويلة مع الصهيونية والامبريالية والرجعية في المنطقة .

كما ان حركة التحرر الوطني ، والبلدان العربية الوطنية المستقلة ، مدعوة لان تقف في وجه اولئك الذين ، من وراء اجنات ودعاه وطاقت شعوبهم ، يحاولون تاويل وحدة الصف والموقف العربي ، تاويلا يستجيب لابتزاز الرجعية الهاشمية التي وقتت تنفر حين كان يعوز النضال ، وحين كانت المعركة بحاجة الى مزيد من الطاقات ، وحين يفرض بوحدة الموقف العربي ان تجسد بفتح النار من الجبهة الاردنية .

ان على حركة التحرر الوطني والبلدان العربية المستقلة ان تقف في وجه النظام المصري وتردعه عن اعطاء النضال العربي ، ووحدة الموقف العربي ، ترجمة استسلامية تصوية بحق الشعب الفلسطيني . وان تضاعف الترجمة الحقيقية للنضال العربي ووحدة الموقف العربي ، التي تعني احترام حقوق الشعب الفلسطيني ، واحترام الاجماع العربي والاسلامي ونايذ البلدان الاشتراكية وكتلة عدم الانحياز لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

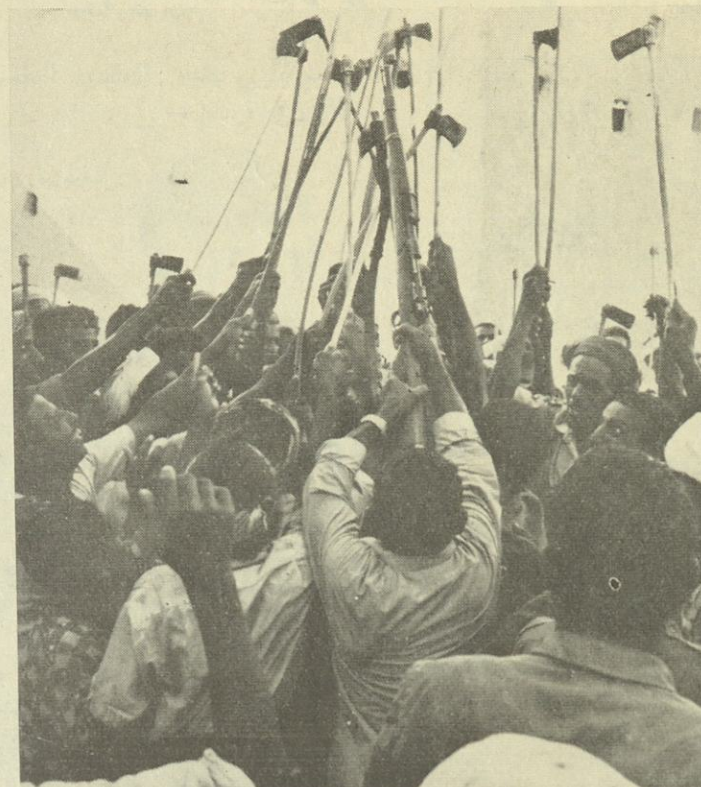
ليس بالخضوع لشروط الامبريالية الامريكية واسرائيل ، يمكن طرد الاحتلال وعودة الاراضي الى اصحابها ، وانما على قاعدة منجزات حرب تشرين وبأسلحة النضال العربي الصحيح يمكن ابرام المحتلين على الانسحاب وعلى الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية .

ليس بشق التمثيل الفلسطيني ، ولا بمودة القوات الهاشمية الى الضفة الغربية يمكن تامين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وانما بوحدة التمثيل الفلسطيني في منظمة التحرير ، وبارام الرجعيين الهاشميين على الاعتراف بمسؤولية منظمة التحرير عن الاراضي والحقوق الوطنية الفلسطينية .

على الثورة الفلسطينية وعلى حركة التحرير الوطني العربية والبلدان العربية الوطنية ، ان تضع مسألة النضال العربي والصلة العربية ووحدة الموقف على اساس مبدئية صحيحة ، فالنضال ووحدة الموقف لا تجسد بالوصاية والتبصر على حساب الشعوب وحقوقها . ليس بتقسيم الاوطان والشعوب يتحقق هذا النضال وهذا الموقف الموحد . وليس بتهديد اجنات ومكاسب عشر سنوات من عمر الثورة الفلسطينية ، ولا بالعودة بالقضية الفلسطينية عشر سنوات اخرى الى الوراء .

ان النهج المصري الاخير هو الذي يفتح باب الاحتراب ، وهو الذي يضعف الموقف العربي والنضال العربي . وبسلاح التنازلات المصرية ، مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني ، وانما الوحدة النضالية التي تجسدت في حرب تشرين وبدمها .

تجربة الميليشيا في اليمن الديموقراطية



الفرس للارض .. والنادق تحميها .. في لقاء

عذر - مراسل الحرية :

قطعت اليمن الديموقراطية منذ النصح (٦٩) حتى الان شوطا كبيرا في تغني الخارطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والايديولوجية في البلاد لصالح التحالف الطبقي للقوى المنتجة والتحالف السياسي للقوى الوطنية والديمقراطية . وشكل التاميم والاصلاح الزراعي الدخول الطبيعي والحيوي لتبديل الهيكل التنظيمي في مرحلة الانتقال ، لانجاز المهمات الديمقراطية في مرحلة الانتقال ، وتثبيت مجلس الشعب الاعلى والدستور الوطني الديمقراطي والاصحاب السككيات وخطة التنمية الثلاثية . وبعد النجاح في نصبة القطاع وشبه القطاع في الريسف والكبرادور في المدينة ، ونصبة القيادات البنية البيروقراطية في الجيش وتحويله الى جيش شعبي مقاتل ومنتج واداة في يد تحالف قوى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتطوير السياسي والعسكري ونظام الشرطة الشعبية وجهاز امن الشورى .. وكقضى للافكار القومية والبرجوازية استتت الثورة المدارس الحزبية في المحافظات لتتلقى كوادر التنظيم في مختلف مرافق العمل والانتماء في الاصول الكلاسيكية للماركسية - اللينينية ، (تلفزيون) اداة بيد قوى الثورة لدحض ومطردة (نكزيون) اداة بيد قوى الثورة لدحض ومطردة

الصراع القديم وأهمية الميليشيا

ولقد وعى التيار التقدمي في الجبهة القومية وبوقت مبكر أهمية حشد وتنظيم وتسليح الجماهير ، عندما خاض صراعا ضاريا في المؤتمر العام الرابع لقرار انشاء منظمة الميليشيا الشعبية كوسيلة عسكرية جهادية منتجة ، ووضع شعار ديمقراطي ، بان الميليشيا تبديل الهيكل التنظيمي في مرحلة الانتقال ، وتثبيت مجلس الشعب الاعلى والدستور الوطني الديمقراطي والاصحاب السككيات وخطة التنمية الثلاثية . وبعد النجاح في نصبة القطاع وشبه القطاع في الريسف والكبرادور في المدينة ، ونصبة القيادات البنية البيروقراطية في الجيش وتحويله الى جيش شعبي مقاتل ومنتج واداة في يد تحالف قوى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتطوير السياسي والعسكري ونظام الشرطة الشعبية وجهاز امن الشورى .. وكقضى للافكار القومية والبرجوازية استتت الثورة المدارس الحزبية في المحافظات لتتلقى كوادر التنظيم في مختلف مرافق العمل والانتماء في الاصول الكلاسيكية للماركسية - اللينينية ، (تلفزيون) اداة بيد قوى الثورة لدحض ومطردة (نكزيون) اداة بيد قوى الثورة لدحض ومطردة

وبحركة ١٤ مايو المسلحة وجد التيار التقدمي الدخول الاساسي لخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية وبذلك اصبح الباب مفتوحا امام امكانية تأسيس منظمة الميليشيا الشعبية . الميليشيا درع الثورة ان الميليا الشعبية كمنظمة عسكرية جهادية ، مهمتها الدفاع عن الوطن والثورة ،

هي جيش واسع من الشعب له فعاليات عسكرية كبيرة بنفقات اقتصادية قليلة . وهي لذلك حزام جهادي عريض من الكادحين ، يشكل الاحتياطي النقط للجيش الشعبي للشرطة الشعبية في صد هجمات المرتزقة من الخارج ، وفي منع اي ردة تقوم بها القوى المضادة في الداخل . وان التوسع في تسليح وتنظيم الجماهير في مرافق الانتاج والعمل يشكل الضمان الحقيقي لحماية الثورة من الاخطار الداخلية والخارجية ، وان استكمال بناء الميليشيا على اساس علمية وعصرية يحولها الى قوة ضاربة في كل محافظة ومديرية ومركز ، ويجعلها سدا منيعا امام القوى المعادية لا يمكن اخراقه .

ولان الميليشيا تخضع لقيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية الذي يحسم انجاز الاشتراكية العلمية كدليل عمل ، فان التثقيف بها يقوم به المرشدون السياسيون حيث يلتزم الجميع بتنفيذ برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الذي اقره المؤتمر العام الخامس .

الاحتفال بمرور سنة

وفي مايو - ايار هذا العام ، احتفلت الميليشيا بمرور سنة على تأسيس القيادة الوطنية والقيادات الفرعية . وبرغم عمر التجربة القصير ، فان قيادة الميليشيا تمكثت استكمال الهيكل التنظيمي على غرار التقسيم الاداري للجمهورية .. وتحسين المستوى القتالي والسياسي والانتاجي لعضو الميليشيا هو ما يستجيب عليه برامج المستقبل .

في ظل اي قيادة وأي برنامج ..

ان المعنى الاساسي لتجربة اليمن الديمقراطية في الميليشيا انها تتوجه الى الطبقات الثورية المنتجة في المجتمع (العمال والشيطة والفلاحين) والثقافية والسياسية والطبقة العاملة التي اقر الدستور ضرورة ونهضة الاوضاع لتقبل السلطة اليها تدريجيا . قامت بها قوات قابوس (بمساعدة القوات البريطانية) ، مدى الاخطار التي تحيط بالجمهورية المعادية (قطاع) شبه قطاع ، اغنياء الفلاحين ، كبرادور العناصر البنية في مرافق العمل ... الخ) . وبهذه الاسس اكتسب الميليشيا ثورتها ، ومعظم دورها في الدفاع عن الوطن والثورة في زيادة الانتاج .

وهي تشكل اول تجربة في المنطقة العربية تشكل على هذا النحو وفي ظل سلطة وطنية ديمقراطية تمنحها كل التأييد والدعم وتحمل مسؤولية قيادتها . ولانها تجربة فنية فانها بحاجة ماسة الى الكوادر العسكرية والسياسية ولا تعتمد على النفر الا في قيادتها الوطنية وقيادات المحافظات والمديريات والمراكز .

مدرسة الشهيد عمر علي وتخرج الكادر

ولسد الاحتياجات في الكادر محليا ، انشئت مدرسة الشهيد عمر علي التي اسهمت بجمهورية كويا الاشتراكية بكادها المدرب ، ضمن العلاقات الوطيدة بين كويا العرب وكويا الامريكيتين . وبفترة وجيزة ، أصبحت هناك كادرات بنية مسؤولة في المدرسة ، وهي على ابواب ان تصبغ بنية في الكادر المسؤول ، في المحاضرين والذين . واسهمت المدرسة بتخريج العديد من الكوادر في شتى مرافق العمل والانتاج ، وتمكنت من فتح دورات لتأهيل ، حيث تشارك المرأة كفا بكف الى جوار الرجل في تحمل مسؤولية الدفاع عن الثورة ، وهي عضو منفرط ومساهم في تشكيلات الميليشيا . ان التجربة البنية للميليشيا في اليمن الديمقراطية غنية بالدروس والتجارب ، ويجعل المستقبل اتق نظورها ، لتشكل قوة جهادية الشعب والنظم والمسلح .

في العدد القادم : مقابلة مع الرفيق حسين قهاطة القائد العام لقوات الميليشيا

في الذكرى الثالثة لانتفاضة ١٩ يوليو

الحزب الشيوعي السوداني مجدد المطرحة المطروحة أمام الحركة الشعبية

اصدرت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بيانيا بمناسبة الذكرى الثالثة لانتفاضة ١٩ تموز . حددت فيه المهام المطروحة أمام الحركة الشعبية السودانية . وفيما يلي نص البيان :

في ذكرى ١٩ يوليو نخلد ونمجد ذكرى الشهداء والتوربين بالنضال من اجل :
● اطلاق سراح سجناء يوليو عسكريين ومدنيين .
● اعادة التوربين للعمل ووقف الترشيد .
● اطلاق سراح كافة المعتقلين والغناء الاعتقال التحفظي .
● نشر المحاكمات وكشف عن قيسور الشهداء .

حول هذه الشعارات والاهداف تلفت حركة شعبية واسعة متعددة المشارب ، زاخرة بالطاقة والمطاء ، تنطلق بثقة للدور الطبيعي لفروع الحزب الشيوعي السوداني لتنظيم المقاومة الشعبية بالنضال اليومي الثابت ونفجر القدرات الكامنة من الجماهير على اختلاف مستوياتها : بالعرائض والمذكرات ، بالواكبات والاضرابات والاعتصام . وتفتح نفس هذه الشعارات بدعم وعطف غير محدودين من الراي العام الديمقراطي العالمي والنضال العالمي . طرحنا لهذه الشعارات ، في الذكرى الثالثة للتاسع عشر من يوليو ، بنحط ما نلبيه طقوس الاحتفال بالانسابات الثورية وتجديد الذكرى ليدخل في صميم الحركة الشعبية الديمقراطية ، التي تفجرت منذ العام الماضي ، لاستعادة الحقوق الاساسية للجماهير وسيادة مزاج التمرد والعصيان في الحركة الثورية وتطلع كل قسم من اقسام الجماهير للدخول في معركة ضد سلطة الردة ، تعبيرا ثوريا اصيلا عما يجيش بصدر الجماهير من رفض شامل كامل لهذا النظام الذي نام على انقاض سلطة ١٩ يوليو الثورية .

النضال لانجاز هذه الشعارات والاهداف ليس فوق طاقة الحركة الجماهيرية وقدراتها ورصيدها الوافر من النضال الخارجي وما خاضته من معارك سافرة ضد السلطة العسكرية الرجعية . وهي ليست شعارات للنضال في حدود الدعاية والانارة وتحسين المناخ السياسي ، انها شعارات التنفيذ والانتاج ،

ومن واجب فروع الحزب الشيوعي في كل موقع ان تتخلف عن حركة الجماهير ، بل تسير في طياتها في هذه الذكرى الخالدة ، تنظم وتنشد قواها بالشكل اللازم وبقدرة عال من التجميع وروح الصدام واستهجان التصفية .

بطرحنا وتنفيذنا لشعارات الذكرى الثالثة على نطاق الوطن ، وعلى مدى الفترة القادمة ، نؤكد ونرشد ما ادركته جماهير شعبنا بعمق وأصاله تفوق كل تحليل وتعليق ، ويمكن ان يعرض لملامحه الاساسية على الشكل التالي :
● ان الاهداف والمبادئ التي أعلنها سلطة ١٩ يوليو الثورية ، في أيامها الثلاثة المعاصرة ، هي مبادئ وأهداف ثورة السودان الوطنية الديمقراطية التي بلورتها ثورة أكتوبر ٦٤ الشعبية ، وان انتصار الردة البنية في ٢٢ يوليو لم ينسخ تلك الاهداف والمبادئ كما لم تمسح معالمها من قبل مناهج عبك ٢٥ مايو ، وان النضال ضد سلطة الردة عبك شرستها الدموية هو في جوهره نضال لانتصار تلك المبادئ والاهداف .

ان الطلائع العسكرية ، من جنود وصف وضايط بقيادة السيد هاشم العطا ورفاقه ، تنتمي ، بواسطة تنظيم الضباط الاحرار وحركة الجنود الديمقراطيون ، لقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية انتفاء صميمها بالفكر والممارسة وتمثل ، فلا لا فولا ، تجسيد تحالف الحركة الشعبية والقوات المسلحة في ظروف السودان ، ولا تربطها صلة شبه قريبة او بعيدة ، بمصائب العسكريين الانقلابيين التي تستمر سخط الجماهير وتستدر عطفها بالشعارات الرفافة ، ثم تنفرد بالسلطة وتصادر الحقوق الديمقراطية وتعطي عرش الوصاية وتقلب على الاثاني الوطنية ونفرض دكتاتوريتها العسكرية ، فتنتقل الى مطية هيئة القياد لقوى الرجعية والرأسمالية والاستعمار الحديث .

ان مستقبل تطور الثورة السودانية الديمقراطية يحتم المحافظة على هذا التحالف بين الحركة الشعبية والقوى المسلحة وبصفة خاصة بين القاعدة الواسعة من الجنود . ان هذا التحالف لا يبنى بالاساليب التامر او التجاوب الصامت ، بل بان تسهم القوى الديمقراطية داخل القوات المسلحة بدورها السياسي في نشر الرعي وتنظيم القوى وطرح شعارات النضال الديمقراطي الذي نخوضه الحركة الشعبية . يؤكد هذا البنية اهتمام الجماهير الشروع ، خلال انفجار المعارضة في سبتمبر من العام الماضي ، بموقف الجيش ومناشدته الا يطلق الرصاص على المظاهرين ، والليظة والحذر في كل الاوساط الشعبية تجاه معتزفي القتل والاجرام في سلاخ الظلم وعناصر الانقياد في الحرس الجمهوري ، والحملة الانارية الواسعة التي تشعلها مشنور الضباط الاحرار في تلك الايام مخاطبا الجنود والضباط - برفض اطلاق الرصاص على الجماهير - من هذا المستوى البسيط للعمل السياسي ، بنمو وتركيز التحالف وبسلك مساره الصحيح العالي حتى يتطور في انجاز قسم مؤثر ضارب - حتى يتبلور في انجاز قسم مؤثر ضارب - من القوات المسلحة - بحركة الشعب ، يسهم عمليا في الانتفاضة الثورية للجماهير ويحمي ظهرها ، ويساعد الثورة الديمقراطية على شق طريقها . وينفذ مصيرها من عبث الانقلابيين .

ان ردت الشعارات الخاصة بالذكرى الثالثة بين الجنود والضباط وتوسيع العمل السياسي حولها أصبح واجبا ملحا لكل اقسام الحركة الشعبية .

الاستفادة من التجارب الماضية

تعبير الجماهير بشتى الطرق ، تمريرها وتلميحا ، عن ادراكها بان الصراع ضد سلطة الردة وحشد وتنظيم القوى للنضال اليومي ضدّها ، على طريق المقاومة الشعبية حتى الانتفاضة الثورية ، يستفيد بلا شك من تجارب النضال الشعبي التي لتفترات الثورة السودانية الماضية ، ولكنه يتطلب عنصرا جديدا : هو ان تستند عملية اعادة تجميع وتنظيم الحركة الشعبية الى مستوى عال من التجميع والافتتاح بضرورة بناء قواعد راسخة لتنظيمات الشعب الثورية ، قادرة على الصدام والواصل ، بعيدا عن اساليب الهيجان والانفعال الوقت والانارة العاطفية ، وان تفرز الحركة الشعبية قيادات طبقة صلبة عابسة الكفاءة تال ثقة الجماهير عن جدارة بما تقدم من وعي رشيد وقدرات تنظيمية فذة وصبر

ومتابعة على تجاوز الصعاب . فالجماهير لا تبرح تردد افتتاحها بان الذي اودى بسلطة ١٩ يوليو الثورية كان التهاون والتساهل والتسامح وتجميد الهجوم والاطمئنان لعناصر رخصوة داخل صفوف التوار ، والباطل والاعتبارات غير المؤسسية في حشد كل القوى الكبيرة الهائلة - العسكرية والشعبية - التي كانت ماثمة فلا ، وعدم اليقظة الكافية تجاه أعداء الثورة الخارجية والقادرين منهم على حشد السودان . ولهذا أصبحت الجماهير منتبهة من ان السلاح في يد القسوى الديمقراطية داخل القوات المسلحة ليس كافيا ، بل وليس بديلا للسلاح في يد الجماهير الثورية كما تؤكد دروس أكتوبر ٦٤ و١٩ يوليو .

من ان السلاح في يد القوى الديمقراطية داخل القوات المسلحة ليس كافيا ، بل وليس بديلا للسلاح في يد الجماهير الثورية كما تؤكد دروس أكتوبر ٦٤ و١٩ يوليو . لقد انتهت ردة ٢٢ يوليو الرجعية آية بقاها للتسامح والتساهل وهامشية العلول الوسط التي تعزيت بها الحركة السياسية في السودان ، ودخل الصراع الطبقي والاجتماعي فترة جديدة حادة دامية . ويتضح ذلك في أن الجماهير لا تستجيب لاساليب العمل القبيح السطحي حتى في مستوى تنظيم واعتماد النضال اليومي البسيط حول المطالب اليومي فكل معركة ، كبيرة او صغيرة ، أصبحت تقدم ضحاياها اعتقلا وتشريدا وسجنا واستشهاده ، والدرعات تقحم معاهد العلم والاحياء الآمنة وتحاصر مصانع العمال المضربين والمتصمين ، ولا تتورع سلطة الردة عن تنظيم مجموعات عسكرية في مراكز الشباب ، باسم الحرس الوطني والكتائب ، تجند لها شرازم ختالة الجنم من السافطين والتخلفين طبقيا واجتماعيا ، ورعاء المدينة ، وكل من لا تربط بالمتجمع والحياة الاجتماعية رابطة ، لتتحول الى قوة مسلحة ضاربة تواجه وتقمع حركة الجماهير كاحتياطي للقوات النظامية وامتداد مباشر لظلال الحرس الجمهوري .

برغم كل هذا ، استطاعت الحركة الشعبية خلال الايام الثلاثة الماضية ان تخترق الحصار وتثبت وجودها بالنضال حول الشعارات الديمقراطية والمطالب والاهداف الديمقراطية ، فكرت بذلك انظر حاجز فولادي اقامته سلطة الردة لتصفية الحركة الثورية ولتنزيق صفحات ١٩ يوليو الناصعة من سجل تاريخ السودان . ازادت سلطة الردة ان تصبوي ونصفي الحركة الشعبية بسلسلة قوانينها وتشريعاتها القاتية وحزبها الواحد . ولكن الحركة الشعبية هزمتها شر هزيمة في هذا المستوى الاول من المعركة ، حيث اتزعتبت حقها في النشاط السياسي خارج اطار الحزب الواحد وضد السلطة في نفس الوقت ، واستردت حقها وارادتها في اعادة بناء تنظيمها الثورية وطرح شعاراتها الديمقراطية الثورية - ومات ومضون ١٩ يوليو نصلا وجدانا ونزاع بصمائها وانزها المعنى على كل ميادين النشاط السياسي والاجتماعي .

فالتاسع عشر من يوليو لم يكن محاولة انقلاب فاشلة ، بل كان وسيظل - في تاريخ الثورة السودانية - اول سلطة ثورية وطنية ديمقراطية بحق انتصرت ثم انهزمت . ومن لا يدرك هذه الحقيقة الاولى ، التي ادرتها الجماهير ، يستحيل عليه استخلاص دروس التجربة ايجابا وسلبا ، وصعب عليه فهم المنطق الداخلي لتطور الثورة السودانية مستقبل واستعاب المعنى العميق لشعارات النضال الديمقراطي اليومي في الحياة السياسية في البلاد .

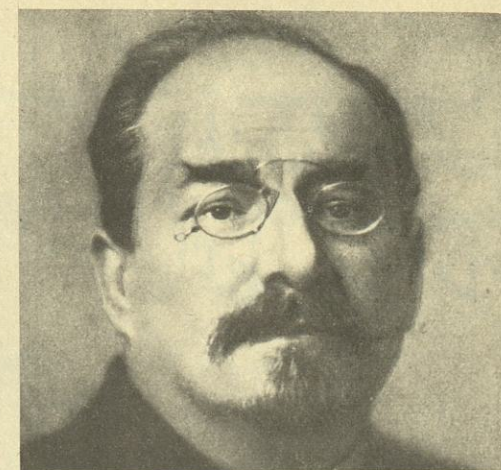
كل حمية التوربين ترفع بين الجماهير هذه الشعارات ، وبصبر الدربين ومفترمتهم ننظم الحركة الشعبية التجارية معها . فذلك هو الطريق الاصيل لبعث اهداف ١٩ يوليو وتمجيد مآثرها ، ومواصلة السير من حيث توقفت في السيرة الشافة الواثقة الخطى نحو الانتفاضة الثورية الشعبية .

سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

في مشاكل النفط الماركسي

بقلم : اساتولي لوناتشارسكي

ترجمة : ابراهيم بركوم



هذه المقالة ، في مشاكل النقد الماركسي ، التي نشرها على حلقين تتسم بأهمية خاصة ، من حيث تصديدها ، للكيفية التي يعالج بها الناقد الماركسي ، العمل الإبداعي ، والأشكال التي تصادف مثل هذه المعالجة . كما وتتعدى ذلك إلى دور الناقد ومهامه آراء صاحب العمل الإبداعي ، والقارئ .

كاتب المقالة ، هو اساتولي فاسيليفيتش لوناتشارسكي ١٨٧٥ - ١٩٣٣ ، من رعييل البلاشفة الأول ، الذين لعبوا دورا كبيرا في صياغة مفاهيم ثورية في الأدب والفن ، وفي تعميمها على جماهير روسيا . لقد مكنت موهبة لوناتشارسكي النقدية ، وثقافته الموسوعية ، وقدرته على تحسّس الأشكال الفنية المتطورة ، وأمانته تجاه الجماهير وقضاياها ، من أن يلعب دورا بارزا في هذا المجال . ترك لوناتشارسكي ، أثرا وافرا من الإنتاج ، متعدد الجوانب ، وبالذات فيما يتعلق بعلم الجمال الماركسي ، ونظرية الفن ، وتاريخ الأدب والنقد الأدبي وفي تاريخ الفكر . الخ . وكانت هذه الشخصية « لوناتشارسكي » كما وصفها لينين . قد قدمت خدمة عظيمة في كسر المبادئ للنظرية الماركسية وللبوليتاريا في الاتحاد السوفياتي ثم في العالم . وسنحاول في الباب الثاني «لحرية» نشر مقالات أخرى للكاتب تتعلق بأعمال أدبية أخرى ، لا شك ستسهم وتغني مسار حركتنا الفنية الأدبية .

المحرر

بالمعمل الأدبي .

هكذا فان مضمون العمل الأدبي ، دائما والذي يمكن دعونه مبداءا بليخانوف ، ذلك المبدأ الذي يقرر أن الأعمال الأدبية لا تعتمد مباشرة على أشكال الإنتاج في مجتمع محدد الا قليلا . ويتم هذا الاعتماد عبر وصلات وسيطة كبنية الطبقة في المجتمع وسيكولوجية الطبقة والتي يتم وفق احتياجاتها . فالمعمل الأدبي يعكس بصورة دائمة ، وفيه هذا البناء الاجتماعي ، الطبقة التي يمثلها الكاتب أو يعكس كما يحدث كثيرا مزيجا من العناصر التي تظهر فيها تأثيرات طبقات مختلفة على الكاتب . ولعل هذه المسألة تحتاج إلى نظرة أقرب .

٣ -

تقرر العلاقة في كل عمل فني مع سيكولوجية هذه الطبقة أو تلك ، أو مع مجموعات واسعة ذات طبيعة اجتماعية عريضة ، من خلال المضمون . ويتميز الأدب - فن الكلمة ، الفن الأقرب إلى التفكير - عن الأشكال الأخرى من الفن بالدلالة المعنوية للضمون فيه حين مقابلته مع الشكل . كما يتضح في الأدب بشكل خاص أن المضمون الفني - تدفق الأفكار والعواطف في صيغة صور أو ما يشبه الصور - يشكل العنصر الحاسم في العمل ككل . إذ يتحرك المضمون بذاته نحو شكل محدد ، بل ويمكن القول أنه ليس هناك إلا شكلا واحدا يلائم مضمونا بالذات . ويستطيع الكاتب بدرجات متفاوتة أن يجد إما يعتم به من أفكار وأحداث وعواطف تلك الصنف من التعبير التي تعرضها واحد فان الحاجة لا تستدعي بشكل أساسي تحليل الأحوال الاقتصادية

الوطن

في الأغنية الشعبية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر

عن توجيهات طبقات أفرغت مضمونها ، تخاف الحياة الواقعية فتحاول الاختباء وراء ستارة من تلاعبات لفظية ذات طبيعة مضخمة ومعقدة أو على العكس مرحلة ومخففة .

٥ -

حددنا اهتمامنا في مجال النقد الماركسي حتى الآن عموما بوصفه وظيفة مدرسية أدبية . ويبدو الناقد الماركسي هنا عالم اجتماع ذا أسلوب علمي يطبق فيه بالتحديد أساليب التحليل الماركسي في ميدان خاص هو ميدان الأدب . وقد أكد بليخانوف ، مؤسس النقد الماركسي ، بشدة على أن هذا الدور هو الدور الذي يدعى الماركسي للقيام به ، مبينا أن الماركسي يتميز عن التنويري مثلا بحقيقته أن الأخير يقوم بتعيين أهدافا ومطالب محددة للأدب ، وفي الوقت الذي يحكم التنويري فيسه على الأدب من وجهة نظر مثاليات معينة ، فان الماركسي يعالج الأسباب الطبيعية لتطور هذا العمل الأدبي أو ذلك .

وفي مقابلته الأسلوب العلمي الموضوعي الماركسي في النقد مع الذاتية النقدية ، ومع النظرية المزاجية للجبال والنفوق ، لم يكن بليخانوف محقا تحسب ، بل فعل الكثير لإيجاد المداخل الحقيقية التي يتم على النقد الماركسي أن يعبر منها في المستقبل .

ولكن يجب ألا ينظر على أي حال أن من صفات البوليتاريا الاقتصاد على تحديد وتحليل الواقع الخارجية . فليست الماركسية ببساطة هيكل اجتماعي ، وإنما هي برنامج بناء هي فالتطورات السيكلوجية للتفكير ، وفقال . ولا يمكن التفكير في هذا البناء دون تقييم موضوعي للحقائق . وإذا لم يستطع الماركسي أن يتحسس الموضوعية الروابط فيما بين الظواهر المادية بجنب معين ، وتأثير المجتمعات الجاورة ، والانتقال للبشري أو النضال من أجل التجديد ، كل هذه الظواهر التي تترك قوة الإعلان عن نفسها في مختلف أوجه الحياة ، يمكن أن تؤثر في الشكل ، وأن نمثل عابلا لمساعد في تعريفه . هذا إلى جانب أن الشكل كثيرا ما يكون متصلا بدراسة كاملة ، أو حتى بحقيقة كاملة ولا يقتصر على عمل واحد . بل قد يضر الشكل أحيانا بالمضمون ويتناقض معه ، أو في أحيان أخرى يكون منفصلا عنه وتكون له طبيعة معزولة محددة ، وهذا ما يحصل إذ تعبر أعمال أدبية

البقية في العدد القادم

والظرف السياسي الذي تعيشه الأمة ويرى به الوطن فقد استبدلت طلمه :

اطلع يا قمرنا وهل واضوى الكره الأرضيه ما خلقنا ناعيش بذل خلقنا نعيش بحريه

استبدلت بطلمه ، تحولت إلى أغنية شعبية تسميها في عموم مناطق الأرض المحتلة ، كإغاني الشيخ إمام في مصر ، وأصبحت :

اطلع يا قمرنا وهل واضوى الضفه الغريبه بكفينا تشريد وذل بدننا سلطه وطنيه

★ ★ ★

ونسج على منوالها شطرات عدة تقول :

قمر الثورة طلع وبان عطل مشاريع الأمريكان تأمر رجعي فكل مكان تايقد شعبي الهوييه

★ ★ ★

طورنا نحننا الصراع وقتلنا الوطن ما بننا بدننا الضفه والقطاع وبدنا دوله وطنيه

★ ★ ★

أوف الفدائي خلق تايحرر وطننا ويبنى سلطه شعبنا على وطننا ولأمر يرتجع هو وطننا وماراح نضحى بذره تراب .

أوف الفدائي خلق تايحرر وطننا ويبنى سلطه شعبنا على وطننا ولأمر يرتجع هو وطننا وماراح نضحى بذره تراب .

فيخرج احد المشاركين في الفصل مشيرا بيده أن اليجانا من عنده يقول :

حكام عيان ما يمشولوا شعبنا

وفي حفل فلسطيني حقيقي داخل الوطن المحل ، في أيار من هذا العام ، وثناء زفاف أحد أبناء قرى منطقة رام الله ، وفي حلقات البكة التي تنصب على الحان «اليرغول» (١) كانت أبيات الدلعونا كلها تهاج النظام الهاشمي وترفض ، باصرار ، عودته وتهدج الثورة وتدعو لطراد الاحتلال وإقامة السلطة الوطنية :

عارض بلادي نبنى سلطتنا وما بدنا حسين «بخشك» (١) ديرتنا في عينا (٢) ثورة تقود مسيرتنا وتعيد الشعب ع فلسطينا

ويستطرد المفنون بأبيات أخرى مماثلة ، وسط ابتهاج ظاهر وتصفيق حاد ووسط حركة دبكة سريعة مغمورة بالفرح :

عارض بلادي السلطه نبنينا وبنادق شعبي الأرض بتحجينا أيام الوصاية بدنا لنفجها ما بدنا رجعيه ولا صهيونا

ولا تقتصر حفلات الزفاف على العنايا والدلعونا ، فالأغنية الشعبية غنية بحالة الكثير من الألوان الجمجمة (كالطلمعات) مثلا التي يؤديها ارتجالا حياء مشهور ، بحرف المهنة بطوف أنحاء الوطن بدعوات من أصحاب الأفراح لأحيائها ، وفي هذا اللون يردد صف السجحه اللازمة فقط ، وبعد أكتوبر ، كما قبله ، تم تحويل العديد من الأغاني الشعبية لتتلاءم لتقرير مصيرهم ولتطوع الطريق على

أنا يا بلدينا

الشيخ بيار .. والثورة ..

ارسلان ، الذي احيل على التقاعد . راج الشيخ ، جاء المير . راج المير . يصرون مع ذلك على أن هذا البلد يحكمه نظام « جهوري ديمقراطي » .

على كل حال ، القصة لا تنتهي هنا وأطرف ما فيها أن الأمير رياض استصدر حكما يعتبره أصغر سنا مما هو مذكور في تذكرة هويته . وهو يطالب الآن .. بالاستمرار في الوظيفة !!

كلب المير .. مير

« نادي الكلاب اللبناني » ، أو « نادي الكلاب اللبنانية » - هذا هو اسم النادي الجديد الذي تأسس مؤخرا في بيروت . هدف النادي : رعاية كلاب البرجوازية اللبنانية أو الكلاب البرجوازية اللبنانية .

والتشديد على « اللبنانية » - لبنانية النادي أو لبنانية الكلاب . وذلك حفاظا على « الخصوصية » اللبنانية ومن أجل « التمايز » عن أوروبا وأمريكا التي تملك الآلاف من مثل هذه النوادي ، و « التمايز » عن « العرب » الذين لا يكونون مثل هذه النوادي . فوا تخلفاه ! ووا حستراه على « العرب » !

هذا وقد ولدت فكرة تأسيس النادي خلال حرب تشرين (ما غيرها) ! عندما أقيم عرض لاختيار أجمل كلب . وبعد أن تأجل العرض عدة أشهر بسبب أحداث أيار ١٩٧٣ (المؤسفة) . وتفصيل آخر : كلفة عائلة الكلب الواحد - عدا ثمنه الأصلي وكلائف الطبابة ومصروف الجيبة - تزيد شهريا عما تتقاضاه أيها العامل والفلاح والحرفي والموظف خلال ٣٠ يوما من العمل . « شو بدك تعمل ! غلا معيشة ! » عاو .. عاو .. عاو .. يا بلدينا !

مشايخ وامراء

الكم هذا الخبر : جرى تعيين الشيخ سمر تقي الدين ابن وزير الداخلية الشيخ بهيج تقي الدين مديرا عاما للشؤون الإدارية في مجلس النواب ، خلفا للأمير رياض ارسلان ، شقيق الأمير مجيد

عارض بلادي في شعب يناضل من أجل الدولة أوقد مشاعل وانت يا فلاح وانت يا عامل ليش الرجعيه وليش الصهيونا .

هذه نماذج ، قليلة ، من بعض ألوان الأغنية الشعبية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ، تحكي عن دور الأغنية في حفز همم شعبنا للنضال ، وسنظل الفنان الشعبي الفلسطيني بذهنه الوقاد قادرا أن يعبر بطريقته الخاصة عن طموحاته ، وقادرا على خلق أغان شعبية تحرضية توكب التطورات السياسية لموصلها إلى فلاحينا شعبنا ، وليساهم بدوره ، كالمقاتل والفنان ، والكاتب في الثورة حتى تحقيق الانتصار .

(*) الزمار ٢ - يدخل ٢ - عندي

عاطف سرحان

في المكتبات

يوميات المقاومة في اليونان ميكيس ثيودوراكس ٧٥٠ ص ٥٠

حياة وموت الشيوعي الشعبي أدلر تورين ٦٥٠ ص ٥٠

النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني

عصام الفايض ٢٥٠ ص ٥٠

منشورات دار ابن خلدون

الهاتف : ٢٩٦١٠٣ - ص ب : ١١٩٣٠٨ - بيروت - لبنان

دليل المناضل الثوري إلى الماركسيّة اللينينية - ٣ -

حول الدور التاريخي للطبقة العاملة

نواصل في هذا العدد نشر مواد دليل المناضل الثوري الى الماركسيّة اللينينية ، وهي دروس مبسطة تتناول أسس الماركسيّة - اللينينية من البرنامج التثقيفي الجماهيري للحزب الشيوعي الكوبي ...

ترغب في التحويل الجذري لكل المجتمع ، وإخفاء الملكية الخاصة، ووضع حد للقمع والبطش ولا تملك البروليتاريا شيئا تخسره في هذه التحولات الجذرية . سوى قيودها . لكن امامها في المقابل عالم يكمله لتريعه . ولهذا السبب فهي تشكل الطبقة الأكثر ثورية في الصراع ضد الرأسمالية وفي بناء المجتمع الجديد .

وخاتما .
لم يكن الاشتراكيون الطوباويون مسؤولين عن اخطائهم . ويمكن تفسير عدم نضج افكارهم وطابعها الخيالي (فيما يتعلق بالمجتمع المقبل ووسائل الوصول اليه) بالحالة البدائية للبروليتاريا في ذلك الوقت حيث انها لم تكن قد تجاوزت بعد الاشكال الاولى للصراع الطبقي .

استطاع الاشتراكيون الطوباويون ان يعوا استقلال البروليتاريا ووضعها بالأسس . لكنهم لم يستطيعوا تصور كونها مدعوة لتصبح قوة حاسمة في تطور التاريخ ، قوة كفيّة بتدمير

عالم الاستغلال وبناء المجتمع الجديد، المجتمع الاشتراكي. ان اكتشاف هذه الحقيقة جو احد اكبر مساهمات ماركس وانفلز . وهذا الاكتشاف هو الذي سمح بتحويل الاشتراكية الطوباوية الى علم . وسنستكمل من الان فصاعدا ، وبلغتنا النظرية ، عن دور الطبقة العاملة التاريخي .

ما هي الخاصة التي اكتشفها ماركس وانفلز في البروليتاريا من اجل تأكيد انها ستكون هي بالضبط لا سواها المسؤولة عن القضاء على الرأسمالية كما ستكون مهندسة المجتمع الجديد ؟

شرح ماركس وانفلز هذا الموضوع بتعين موقع الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي. للبروليتاريا بالفعل ميزات خاصة تميزها عن غيرها من طبقات المجتمع البرجوازي . فالبرجوازيون مثلا يملكون المصانع والناجم، الخ ، واللاكئون العقاريون يملكون الارض والمزروعات ، الخ ، وصغار الملاكين في الحقيقة والريف ، رغم انهم على العموم خاضعون للاستغلال مثلهم مثل البروليتاريا من قبل كبار الاستغلاليين ، فانهم يسيطرون رغم كل شيء على وسائل انتاج صغيرة . اما الاجتماعية كوسيلة لاحداث فلا تسيطر على اية وسيلة انتاج.

ولهذا فالبروليتاريا ، من حيث طبيعتها الاجتماعية، تعارض الملكية الخاصة . وهي لعب ممثل الاشتراكية الطوباوية بلا شك دورا ايجابيا كقائد للمجتمع البرجوازي . وتنبأوا كمدافعين عن نظام اجتماعي اكثر عدلا ، بسمات عديدة من سمات المجتمع الاشتراكي المقبل .

غير ان فكرة كبرى كانت تميز تحليل الاشتراكيين الطوباويين . كانوا يفهمون ان النظام الرأسمالي لا يستجيب لمصالح اوسع الجماهير ويطمحون لتغييرات اجتماعية جذرية لكنهم كانوا يرفضون في الوقت نفسه الثورة الاجتماعية كوسيلة لاحداث فلا تسيطر على اية وسيلة انتاج. ولهذا فالبروليتاريا ، من حيث طبيعتها الاجتماعية، تعارض الملكية الخاصة . وهي

تنظيم وقيادة الشفيلة الاخرين الخاضعين للاستغلال الرأسمالي . وما ان تآمن حرية البروليتاريا حتى تؤمن هي تحرر كافة الشفيلة وتلقي الى الابد استقلال الانسان للانسان .

ولقد برهن ماركس وانفلز ، بتحديدهما دور البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي ، على انه يجب على البروليتاريا ان تمتلك حزبها الخاص من اجل قيادة الصراع الطبقي ووعي دورها التاريخي . فليس مجموعات كيرة . ويسمح العمل الجماعي للبروليتاريا باكتساب حس تنظيمي بالغ التطور . كما ان العمل داخل المصنع يربي العامل بروحية جماعية، وينظم قاسي ، ووعوي للوحدة والتضامن . تلك هي الاسلحة الهينة للبروليتاريا في صراعه الطبقي ضد الاستغلال الرأسمالي ، وهذا هو عالم الاستغلال وبناء المجتمع الجديد، افضل من اية طبقة اخرى .

واكتشف ماركس وانفلز ، بالإضافة الى ذلك ، ان العمال يحكم الموقع الذي يحتلونه في الانتاج لا علاقة لهم بماضيهم بل انهم مرتبطون بمستقبلهم ، وبالتالي بمستقبل المجتمع . مما يعني بكلمات اخرى ان تطور الصناعة الكبرى لا يشكل خطرا على استمرار البروليتاريا كطبقة كما هي الحال بالنسبة للفلاحين والحرفيين ، بل على العكس فالعمال يتكاثرون مع نمو الصناعة الكبيرة ، ويتمزز دورهم في الحياة الاجتماعية .

لا يعني كل ما قلناه ان الطبقة العاملة هي صاحبة المصلحة الوحيدة في القضاء على العالم الرأسمالي وفي اقامة نظام اجتماعي اكثر عدالة . فأكثريّة الشعب ، باستثناء حفنة صغيرة من المستغلين - بكسر الفين - ، معرضة لكافة اشكال الاذلال من قبل النظام البرجوازي ، وهي ترغب في التغيير . الا ان الطبقة العاملة هي الأكثر ثورية والافضل تنظيما في المجتمع الرأسمالي وهي المدعوة تاريخيا لقيادة الصراع من اجل تخطيم نظام الاستغلال وبناء الحياة الجديدة. والبروليتاريا جديرة ، في المعركة التي نخوضها من اجل تحررها ،

بعد ثماني سنوات من الديكتاتورية العسكرية اضطر الجيش في اليونان اعلان تخليه عن الحكم المباشر واستدعائه مجموعة السياسيين الذين ابعدهم في انقلاب ١٩٦٧ ليتولوا بأنفسهم ادارة دفة البلاد والخروج من المأزق الذي زجت اليونان به مغامرة العسكريين في قبرص .

انهيار سبعة أعوام من الديكتاتورية

من الخط الاعتقاد بان مغامرة قبرص هي المسؤولة عما جرى في اليونان وحدها . وذلك ان المسؤول الاساسي والاول عن « سقوط » الحكم العسكري المباشر هو العزلة التي اصابت حكام اليونان في الداخل والخارج .

بعد أيام من الانقلاب الاول في ٢١ نيسان ١٩٦٧ تبين بوضوح ان العسكريين ومن ورائهم الاميركيين انما يحاولون قطع الطريق على الانتخابات القريبة وعلى احتمال فوز حزب جورج باباندريو ، حزب الوسط بها . ومع مضي الايام أخذ الكولونيلات يكشفون اكثر فاكتر عن وجهم المعادي للحرريات الديمقراطية وقد ظهر هذا بوضوح في الدستور الجديد الذي طرحوه والذي يفرض قيودا شديدة على العمل النقابي والسياسي وينع قيسام تجمعات حزبية .

وكانت الزمرة العسكرية ترى في هذه التدابير القمعية وسيلة لتطويق اية ردة فعل سلبية جماهيرية ضد الفشل الذريع والمتداعي للخطبة الضخيمة التي اعلن النظام عن اعتزامه تطبيقها والتي انتهت دون ان تحقق نصف اهدافها باستثناء ضربها لمعدل النمو وتخفيضها اياه من ٧ بالمائة و ٩ بالمائة (بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧) الى ٢,٢ بالمائة انطلاقا من ١٩٦٧ . وقد برهنت التدابير القمعية الحكومية عن عدم جدواها في مواجهة التمرد الشعبي ضد الغلاء الجنوني للاسعار الذي بلغ ٣٠ بالمائة في الاشهر الاخيرة من ١٩٧٢ .

وكا لا بد لهذه الحالة ، حالة الرفض الشعبي للقمع والغاء وحالة القمع المستمر والمنهجي لهذا الرفض ، من ان تصل الى الريف اليوناني الذي يعاني اصلا من مشاكل حادة . ونتيجة هذه الحالة اضطرت أعداد غفيرة من سكان الريف الى النزوح نحو المدينة حتى بلغ عدد النازحين في عام ١٩٧٢ وحده حوالي ٨٥ ألف شخص ، انتقل قسم كبير منهم الى خارج البلاد وخاصة الى ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الاميركية حتى ان العدد السنوي للمهاجرين الى خارج البلاد ارتفع الى حوالي ٥٠ ألف .

امام صعود القمع تصاعد العنف الشعبي المضاد وأخذ منذ ١٩٧١ يظهر الى العلن على شكل اضرابات ومظاهرات واعتصامات وعمليات عسكرية في المدن وحتى انتفاضات فلاحية كما حصل في مقدونيا .

لم يجد النطا ، في الداخل او في الخارج من يدعمه باستثناء الولايات المتحدة الاميركية . وازداد تيمية لها وسجع لها باتامية قاعدة عسكرية في مرقا البرية . وقبضت الحكومة اليونانية نين هذه التسهيلات بمساعدات اميركية مالية وعسكرية بلغت قيمتها في بعض السنوات حوالي ٢٠٠ مليون دولار . كما ان تدفق الشركات والمصارف الاميركية الى اليونان أدى الى ان تستأجر البلاد بحوالي ٨٤٠ مليون دولار من توظيفات هذه المجموعات المالية - المنتجة والذي انما يزيد من المشاكل التي تعانيتها البلاد ، كالنضج والغلاء وغيرها ..

هذا الارتباط المكشوف الى اميركا ، وهذا القمع المكشوف والمفروض على الشعب اليوناني

أدى الى احرار الحكومات الأوروبية والى مطالبة ١٤ دولة بينها بطرد اليونان من المجلس الأوروبي . وهذا ما حدث فعلا في ١٢ كانون الاول ١٩٧١ ، مع التفكير بان اية دولة أوروبية لم تجرؤ على المطالبة بوجود اليونان في السوق الأوروبية المشتركة أو غيرها من المنظمات الأوروبية .

كل هذه الأوضاع ، بالإضافة الى الانقسامات العميقة داخل الجيش ، أدت الى سقوط حكومة بابادوبولس في اواخر عام ١٩٧٢ .

وقد سقطت هذه الحكومة تحت ضغط الانتجار الجياهيري العمالي الطلابي خاصة فاستغل بعض العسكريين هذا الظرف ، وحالة الفئور المؤقتة التي كانت موجودة يومها بين اليونان وأميركا لامتناع الاولى عن السماح للثانية باستعمال اراضيها واجرائها لمساعدة اسرائيل في حرب تشرين ، لضرب الحكومة والابان باخري تكون أكثر طوعية وخضوعا للمخططات الاميركية .

حاولوا حسم مغامرة قبرص المخرج فكانت المقتل

وبالفعل تبين ان الجنرالات الجدد الذين أطاحوا بالكولونيلات هم من أصحاب العلاقات الوثيقة بالولايات المتحدة الاميركية وبالاستخبارات المركزية الاميركية التي تولت فيما مضى أمور دراستهم العسكرية والقانونية في شيكاغو وغيرها من المدن الاميركية والتي تولت أمور طبع كتبهم ودراساتهم التي انما تبحث في العلاقات التاريخية الاميركية - اليونانية وتظهر فضل اميركا على اليونان والعالم .

وتدليلا على حسن النوايا حيال اميركا عمد هؤلاء الى ارجاء الانتخابات الى أجل غير مسمى وأعلنوا انه لن يعطوا الدستور الموجود باتجاه تحويله الى دستور دائم بحسب ولو مسحة من الديمقراطية الزائفة ، وزادوا على ذلك بفتح السجون والمعتقلات التي كان الحكم السابق يعلن عن رغبته في تصفية واتصال بعضها .

أدت هذه السنوات من الحكم الارهابي الى اصابة النظام بعزلة رهيبية زادت منها بالطبع عمليات المقاومة البطولية التي استمر شعب اليونان في ابدانها بقيادة احزاب الديمقراطية والشيوعية ، والتي دفع ثمنها غالبا دون ان يكف عنها .

ويبدو ان هذا النظام المزعول داخلها وخارجها والمخور بالتناقضات ، حاول ان يجد نفي المسألة القبرصية منفذا يؤمن له حدا من التماسك ويعيد له بعض شعبيته المفقودة . وعلى هذا الاساس أخذ في تصعيد الموقف ضد مكاريوس ، ولم يخف يوما دعمه لمنظمة ايوكا الارهابية البينية ، كما انه كان يكشف

نيقوسيا تحت ظل الغزو التركي

عن دوره وراء كل محاولة لاثارة التخريب في قبرص أو لاغتيال اسقف الجزيرة وحاكمها .

وقد وجد هذا النظام في قضية ضبط الحرس الوطني ضالته المشدودة . فما انطالمب مكاريوس بسحبهم من الجزيرة واعادتهم الى اليونان حتى تلققت الحكومة اليونانية هذا الطلب ورمت القفاز في وجه مكاريوس وتحذنه ان يجرؤ على طردهم .

وما ان وجه مكاريوس اذارا محددا الى ضبط الحرس الوطني حتى احسبت حكومة اليونان بان وقت الاطاحة بمكاريوس قد اقترب وأن نجاح هذه العملية سينفذ الوضع الداخلي المتدهور . فعمدت الى اعطاء الاشارة لضباط الحرس الوطني للانقضاض على الحكم في الجزيرة وتصفية مكاريوس ونهجه الاستقلالي الوطني .

ومع بداية هذا الانقلاب الغادر تبين ان الفشل يواجهه منذ الحلقة الاولى . فلقد بقي مكاريوس حيا ، وهب العالم كله مدافعا عن الشرعية ، وامتنت الولايات المتحدة نفسها عن التأييد العلني للسافر للانقلاب .

اصطدم الانقلاب اليوناني اول الامر بمعارضة قسم كبير من الشعب القبرصي اليوناني الذي يؤيد مكاريوس باكثرية محترمة، بالإضافة الى التأييد الذي يمنحه اياه حزب اكبر ، الحزب الشيوعي القبرصي ، الواسع النفوذ ، كما اصطدم بالجالية التركية التي ترفض الاتجاهات اليونانية المتطرفة للحكم الجدد وجلمهم من اعضاء منظمة - ايوكا - الارهابية .

بالإضافة الى المعارضة الداخلية هناك المعارضة الخارجية والمتمثلة اول الامر بالحكومة التركية التي ترفض اي بحث في وضع الجزيرة يبعد عنها المقارصة الاتراك وبينمها من ممارسة نفوذها المباشر عليهم . والى جانب المعارضة التركية هناك المعارضة البريطانية الاخف حدة ونفودا . فبريطانيا مشتركة مع تركيا واليونان في التوقيع على اتفاقيات زوريخ ولندن عام ١٩٥٩ والمتعلقة باستقلال الجزيرة وضمان وحدة اراضيها .

وهنا كأيضا المعارضة التي يمثلها بدرجات متفاوتة الاتحاد السوفياتي والدول العربية والأوروبية وغيرها لاى تغير في وضع الجزيرة مع ما قد يجره هذا من دخول الولايات المتحدة الاميركية واقابنها قواعد في الجزيرة أو ضمها قبرص الى الحلف الاطلسي ...

تحت مظلة هذه المعارضة الدولية العارمة، وبعد ان اضح نكرو الولايات المتحدة الاميركية وامتناعها عن اتخاذ الخطوات المؤيدة لعودة الشرعية الى الجزيرة ، واستجابة لضغوطات داخلية وسعيها لتطويق كل أنواع المعارضة الشعبية ضد النظام ، بادرت تركيا الى التدخل في قبرص بحجة « انقاذ رعاياها » وفرض السلام في الجزيرة .

نيقوسيا تحت ظل الغزو التركي

منذ البداية اتخذ التحرك التركي طابعا محدودا ، فقد بدا واضحا ان تركيا التي تملك نفوقا عسكريا ملحوظا على اليونان توي القيام بعمليات محدودة تساعد على احتلال مواقع قوية في اية مفاوضات لاحقة حول مستقبل الجزيرة .

وقد نتج عن التدخل التركي امرين هامين : ١ - اضطراب الولايات المتحدة الاميركية الى اجراء تعديل في موقفها من الاعتماد الكلي على اليونان وخطواتها الى الموازنة بين اليونان وتركيا والبحث عن حل يرضي الطرفين .

٢ - انقلاب المشروع اليوناني على رؤوس اصحابه . فالحكومة اليونانية التي كانت تبحث عن نصر في الخارج بقيتها شر المشاكل والعزلة الداخلية وجدت نفسها امام خيارين احلاهما مر . الاول هو الذهاب قديما في مواجهة تركيا وشن حرب شاملة وهو احتمال يصطدم اول الامر بالرغبة الاميركية في تهدئة الصراع بين الطرفين الاطلسيين كما يصطدم باحتمال الهزيمة الذي يلوح في الافق نتيجة التفوق العسكري التركي الاكيد .

أما الاحتمال الثاني فهو الانسحاب من المعركة التي يباشرتها مع ما يعنيه هذا من انتكاسة على الصعيد الداخلي لا بد لها وان تكون غالبية الثمن .

أمام هذا الاشكال الذي يصعب حله بالفعل اختار العسكريون الانسحاب من الحياة السياسية ودعوة السياسيين القدامى لتقلع هذه الاشواك . وقد بدا واضحا أن الولايات المتحدة لم تبارك هذا الانسحاب فحسب بل مضت الى حد التحريض عليه ودعوة بعض اطراف السلطة والجيش الى الاستفادة من الوضع . ألم يقل كيسنجر أنه لم يتبلغ لنا أي انقلاب في أثينا ولكنه لا يعرف القوة التي ستبث إلى استلام الحكم في البلاد وذلك قبل يومين من استقالة الحكومة واستدعاء كارامانليس من باريس ؟

الجماهير اليونانية تتادي بطرد الاميركيين وبناء الديمقراطية

هذه هي اذا كافة المقدمات التي ادت الى سقوط الحكم العسكري في اليونان : العزلة في الداخل والخارج ، رفع الوصاية الاميركية، ورطة التدخل في قبرص وانتجار التناقضات الداخلية عقب ذلك . فما هو الحضي الفعلي لتسقوط الديكتاتورية العسكرية ، وهل تنبئ الاطورات الاولى بان هذا السقوط سينتظر الى حركة جذرية تفصح المجال لقيام ديمقراطية كاثي يحاول الشعب البرتغالي بناها الان ؟ بعد نوان من اعلان العسكريين عزيمهم على اخلي عن الحكم امتلات شوارع اثينا بالالاف من العمال والطلاب والشبان الذين تدفقوا الى الساحات والشوارع وفي ذههم قضية واحدة : تحويل هذه الاستقالة العرضية للعسكريين الى عملية ديمقراطية عميقة تمكن الجميع من فهم الاحزاب اليسارية من اشتراكه ببناء ديمقراطية تحمي اثار ثماني سنوات من القمع المنهجي والفني .

غير ان مطامح الجماهير كانت في واد ومطامح البرجوازية اليونانية (والولايات المتحدة الاميركية) في واد اخر . إذ ان هذه الاخرة لم تابه لعشرات الالاف التي خرجت تستقبل كارامانليس بوصفه بطال الديمقراطية المائد من النفي (مثلا استقبل شعب البرتغال الى الاعلان عن موقفها الفعلي وتصورها اليونان المستقبل وذلك في الشكل الذي اعطته للحكومة الجديدة التي يغلب عليها الطابع البييني

البقية على الصفحة (١٥)



أرادت أميركا لانقلاب تبصر أن ينقذ الديكتاتورية اليونانية فأدى إلى انهيارها

أدى الى احرار الحكومات الأوروبية والى مطالبة ١٤ دولة بينها بطرد اليونان من المجلس الأوروبي . وهذا ما حدث فعلا في ١٢ كانون الاول ١٩٧١ ، مع التفكير بان اية دولة أوروبية لم تجرؤ على المطالبة بوجود اليونان في السوق الأوروبية المشتركة أو غيرها من المنظمات الأوروبية .

كل هذه الأوضاع ، بالإضافة الى الانقسامات العميقة داخل الجيش ، أدت الى سقوط حكومة بابادوبولس في اواخر عام ١٩٧٢ .

وقد سقطت هذه الحكومة تحت ضغط الانتجار الجياهيري العمالي الطلابي خاصة فاستغل بعض العسكريين هذا الظرف ، وحالة الفئور المؤقتة التي كانت موجودة يومها بين اليونان وأميركا لامتناع الاولى عن السماح للثانية باستعمال اراضيها واجرائها لمساعدة اسرائيل في حرب تشرين ، لضرب الحكومة والابان باخري تكون أكثر طوعية وخضوعا للمخططات الاميركية .

حاولوا حسم مغامرة قبرص المخرج فكانت المقتل

وبالفعل تبين ان الجنرالات الجدد الذين أطاحوا بالكولونيلات هم من أصحاب العلاقات الوثيقة بالولايات المتحدة الاميركية وبالاستخبارات المركزية الاميركية التي تولت فيما مضى أمور دراستهم العسكرية والقانونية في شيكاغو وغيرها من المدن الاميركية والتي تولت أمور طبع كتبهم ودراساتهم التي انما تبحث في العلاقات التاريخية الاميركية - اليونانية وتظهر فضل اميركا على اليونان والعالم .

وتدليلا على حسن النوايا حيال اميركا عمد هؤلاء الى ارجاء الانتخابات الى أجل غير مسمى وأعلنوا انه لن يعطوا الدستور الموجود باتجاه تحويله الى دستور دائم بحسب ولو مسحة من الديمقراطية الزائفة ، وزادوا على ذلك بفتح السجون والمعتقلات التي كان الحكم السابق يعلن عن رغبته في تصفية واتصال بعضها .

أدت هذه السنوات من الحكم الارهابي الى اصابة النظام بعزلة رهيبية زادت منها بالطبع عمليات المقاومة البطولية التي استمر شعب اليونان في ابدانها بقيادة احزاب الديمقراطية والشيوعية ، والتي دفع ثمنها غالبا دون ان يكف عنها .

ويبدو ان هذا النظام المزعول داخلها وخارجها والمخور بالتناقضات ، حاول ان يجد نفي المسألة القبرصية منفذا يؤمن له حدا من التماسك ويعيد له بعض شعبيته المفقودة . وعلى هذا الاساس أخذ في تصعيد الموقف ضد مكاريوس ، ولم يخف يوما دعمه لمنظمة ايوكا الارهابية البينية ، كما انه كان يكشف

نيقوسيا تحت ظل الغزو التركي

عن دوره وراء كل محاولة لاثارة التخريب في قبرص أو لاغتيال اسقف الجزيرة وحاكمها .

وقد وجد هذا النظام في قضية ضبط الحرس الوطني ضالته المشدودة . فما انطالمب مكاريوس بسحبهم من الجزيرة واعادتهم الى اليونان حتى تلققت الحكومة اليونانية هذا الطلب ورمت القفاز في وجه مكاريوس وتحذنه ان يجرؤ على طردهم .

وما ان وجه مكاريوس اذارا محددا الى ضبط الحرس الوطني حتى احسبت حكومة اليونان بان وقت الاطاحة بمكاريوس قد اقترب وأن نجاح هذه العملية سينفذ الوضع الداخلي المتدهور . فعمدت الى اعطاء الاشارة لضباط الحرس الوطني للانقضاض على الحكم في الجزيرة وتصفية مكاريوس ونهجه الاستقلالي الوطني .

ومع بداية هذا الانقلاب الغادر تبين ان الفشل يواجهه منذ الحلقة الاولى . فلقد بقي مكاريوس حيا ، وهب العالم كله مدافعا عن الشرعية ، وامتنت الولايات المتحدة نفسها عن التأييد العلني للسافر للانقلاب .

اصطدم الانقلاب اليوناني اول الامر بمعارضة قسم كبير من الشعب القبرصي اليوناني الذي يؤيد مكاريوس باكثرية محترمة، بالإضافة الى التأييد الذي يمنحه اياه حزب اكبر ، الحزب الشيوعي القبرصي ، الواسع النفوذ ، كما اصطدم بالجالية التركية التي ترفض الاتجاهات اليونانية المتطرفة للحكم الجدد وجلمهم من اعضاء منظمة - ايوكا - الارهابية .

بالإضافة الى المعارضة الداخلية هناك المعارضة الخارجية والمتمثلة اول الامر بالحكومة التركية التي ترفض اي بحث في وضع الجزيرة يبعد عنها المقارصة الاتراك وبينمها من ممارسة نفوذها المباشر عليهم . والى جانب المعارضة التركية هناك المعارضة البريطانية الاخف حدة ونفودا . فبريطانيا مشتركة مع تركيا واليونان في التوقيع على اتفاقيات زوريخ ولندن عام ١٩٥٩ والمتعلقة باستقلال الجزيرة وضمان وحدة اراضيها .

وهنا كأيضا المعارضة التي يمثلها بدرجات متفاوتة الاتحاد السوفياتي والدول العربية والأوروبية وغيرها لاى تغير في وضع الجزيرة مع ما قد يجره هذا من دخول الولايات المتحدة الاميركية واقابنها قواعد في الجزيرة أو ضمها قبرص الى الحلف الاطلسي ...

تحت مظلة هذه المعارضة الدولية العارمة، وبعد ان اضح نكرو الولايات المتحدة الاميركية وامتناعها عن اتخاذ الخطوات المؤيدة لعودة الشرعية الى الجزيرة ، واستجابة لضغوطات داخلية وسعيها لتطويق كل أنواع المعارضة الشعبية ضد النظام ، بادرت تركيا الى التدخل في قبرص بحجة « انقاذ رعاياها » وفرض السلام في الجزيرة .

ويبدو ان هذا النظام المزعول داخلها وخارجها والمخور بالتناقضات ، حاول ان يجد نفي المسألة القبرصية منفذا يؤمن له حدا من التماسك ويعيد له بعض شعبيته المفقودة . وعلى هذا الاساس أخذ في تصعيد الموقف ضد مكاريوس ، ولم يخف يوما دعمه لمنظمة ايوكا الارهابية البينية ، كما انه كان يكشف

نيقوسيا تحت ظل الغزو التركي

عن دوره وراء كل محاولة لاثارة التخريب في قبرص أو لاغتيال اسقف الجزيرة وحاكمها .

وقد وجد هذا النظام في قضية ضبط الحرس الوطني ضالته المشدودة . فما انطالمب مكاريوس بسحبهم من الجزيرة واعادتهم الى اليونان حتى تلققت الحكومة اليونانية هذا الطلب ورمت القفاز في وجه مكاريوس وتحذنه ان يجرؤ على طردهم .

وما ان وجه مكاريوس اذارا محددا الى ضبط الحرس الوطني حتى احسبت حكومة اليونان بان وقت الاطاحة بمكاريوس قد اقترب وأن نجاح هذه العملية سينفذ الوضع الداخلي المتدهور . فعمدت الى اعطاء الاشارة لضباط الحرس الوطني للانقضاض على الحكم في الجزيرة وتصفية مكاريوس ونهجه الاستقلالي الوطني .

ومع بداية هذا الانقلاب الغادر تبين ان الفشل يواجهه منذ الحلقة الاولى . فلقد بقي مكاريوس حيا ، وهب العالم كله مدافعا عن الشرعية ، وامتنت الولايات المتحدة نفسها عن التأييد العلني للسافر للانقلاب .

اصطدم الانقلاب اليوناني اول الامر بمعارضة قسم كبير من الشعب القبرصي اليوناني الذي يؤيد مكاريوس باكثرية محترمة، بالإضافة الى التأييد الذي يمنحه اياه حزب اكبر ، الحزب الشيوعي القبرصي ، الواسع النفوذ ، كما اصطدم بالجالية التركية التي ترفض الاتجاهات اليونانية المتطرفة للحكم الجدد وجلمهم من اعضاء منظمة - ايوكا - الارهابية .

بالإضافة الى المعارضة الداخلية هناك المعارضة الخارجية والمتمثلة اول الامر بالحكومة التركية التي ترفض اي بحث في وضع الجزيرة يبعد عنها المقارصة الاتراك وبينمها من ممارسة نفوذها المباشر عليهم . والى جانب المعارضة التركية هناك المعارضة البريطانية الاخف حدة ونفودا . فبريطانيا مشتركة مع تركيا واليونان في التوقيع على اتفاقيات زوريخ ولندن عام ١٩٥٩ والمتعلقة باستقلال الجزيرة وضمان وحدة اراضيها .

وهنا كأيضا المعارضة التي يمثلها بدرجات متفاوتة الاتحاد السوفياتي والدول العربية والأوروبية وغيرها لاى تغير في وضع الجزيرة مع ما قد يجره هذا من دخول الولايات المتحدة الاميركية واقابنها قواعد في الجزيرة أو ضمها قبرص الى الحلف الاطلسي ...

تحت مظلة هذه المعارضة الدولية العارمة، وبعد ان اضح نكرو الولايات المتحدة الاميركية وامتناعها عن اتخاذ الخطوات المؤيدة لعودة الشرعية الى الجزيرة ، واستجابة لضغوطات داخلية وسعيها لتطويق كل أنواع المعارضة الشعبية ضد النظام ، بادرت تركيا الى التدخل في قبرص بحجة « انقاذ رعاياها » وفرض السلام في الجزيرة .

ويبدو ان هذا النظام المزعول داخلها وخارجها والمخور بالتناقضات ، حاول ان يجد نفي المسألة القبرصية منفذا يؤمن له حدا من التماسك ويعيد له بعض شعبيته المفقودة . وعلى هذا الاساس أخذ في تصعيد الموقف ضد مكاريوس ، ولم يخف يوما دعمه لمنظمة ايوكا الارهابية البينية ، كما انه كان يكشف

نيقوسيا تحت ظل الغزو التركي

عن دوره وراء كل محاولة لاثارة التخريب في قبرص أو لاغتيال اسقف الجزيرة وحاكمها .

وقد وجد هذا النظام في قضية ضبط الحرس الوطني ضالته المشدودة . فما انطالمب مكاريوس بسحبهم من الجزيرة واعادتهم الى اليونان حتى تلققت الحكومة اليونانية هذا الطلب ورمت القفاز في وجه مكاريوس وتحذنه ان يجرؤ على طردهم .

وما ان وجه مكاريوس اذارا محددا الى ضبط الحرس الوطني حتى احسبت حكومة اليونان بان وقت الاطاحة بمكاريوس قد اقترب وأن نجاح هذه العملية سينفذ الوضع الداخلي المتدهور . فعمدت الى اعطاء الاشارة لضباط الحرس الوطني للانقضاض على الحكم في الجزيرة وتصفية مكاريوس ونهجه الاستقلالي الوطني .

ومع بداية هذا الانقلاب الغادر تبين ان الفشل يواجهه منذ الحلقة الاولى . فلقد بقي مكاريوس حيا ، وهب العالم كله مدافعا عن الشرعية ، وامتنت الولايات المتحدة نفسها عن التأييد العلني للسافر للانقلاب .

اصطدم الانقلاب اليوناني اول الامر بمعارضة قسم كبير من الشعب القبرصي اليوناني الذي يؤيد مكاريوس باكثرية محترمة، بالإضافة الى التأييد الذي يمنحه اياه حزب اكبر ، الحزب الشيوعي القبرصي ، الواسع النفوذ ، كما اصطدم بالجالية التركية التي ترفض الاتجاهات اليونانية المتطرفة للحكم الجدد وجلمهم من اعضاء منظمة - ايوكا - الارهابية .

بالإضافة الى المعارضة الداخلية هناك المعارضة الخارجية والمتمثلة اول الامر بالحكومة التركية التي ترفض اي بحث في وضع الجزيرة يبعد عنها المقارصة الاتراك وبينمها من ممارسة نفوذها المباشر عليهم . والى جانب المعارضة التركية هناك المعارضة البريطانية الاخف حدة ونفودا . فبريطانيا مشتركة مع تركيا واليونان في التوقيع على اتفاقيات زوريخ ولندن عام ١٩٥٩ والمتعلقة باستقلال الجزيرة وضمان وحدة اراضيها .

وهنا كأيضا المعارضة التي يمثلها بدرجات متفاوتة الاتحاد السوفياتي والدول العربية والأوروبية وغيرها لاى تغير في وضع الجزيرة مع ما قد يجره هذا من دخول الولايات المتحدة الاميركية واقابنها قواعد في الجزيرة أو ضمها قبرص الى الحلف الاطلسي ...

تحت مظلة هذه المعارضة الدولية العارمة، وبعد ان اضح نكرو الولايات المتحدة الاميركية وامتناعها عن اتخاذ الخطوات المؤيدة لعودة الشرعية الى الجزيرة ، واستجابة لضغوطات داخلية وسعيها لتطويق كل أنواع المعارضة الشعبية ضد النظام ، بادرت تركيا الى التدخل في قبرص بحجة « انقاذ رعاياها » وفرض السلام في الجزيرة .

ويبدو ان هذا النظام المزعول داخلها وخارجها والمخور بالتناقضات ، حاول ان يجد نفي المسألة القبرصية منفذا يؤمن له حدا من التماسك ويعيد له بعض شعبيته المفقودة . وعلى هذا الاساس أخذ في تصعيد الموقف ضد مكاريوس ، ولم يخف يوما دعمه لمنظمة ايوكا الارهابية البينية ، كما انه كان يكشف

نيقوسيا تحت ظل الغزو التركي

عن دوره وراء كل محاولة لاثارة التخريب في قبرص أو لاغتيال اسقف الجزيرة وحاكمها .

وقد وجد هذا النظام في قضية ضبط الحرس الوطني ضالته المشدودة . فما انطالمب مكاريوس بسحبهم من الجزيرة واعادتهم الى اليونان حتى تلققت الحكومة اليونانية هذا الطلب ورمت القفاز في وجه مكاريوس وتحذنه ان يجرؤ على طردهم .

وما ان وجه مكاريوس اذارا محددا الى ضبط الحرس الوطني حتى احسبت حكومة اليونان بان وقت الاطاحة بمكاريوس قد اقترب وأن نجاح هذه العملية سينفذ الوضع الداخلي المتدهور . فعمدت الى اعطاء الاشارة لضباط الحرس الوطني للانقضاض على الحكم في الجزيرة وتصفية مكاريوس ونهجه الاستقلالي الوطني .

ومع بداية هذا الانقلاب الغادر تبين ان الفشل يواجهه منذ الحلقة الاولى . فلقد بقي مكاريوس حيا ، وهب العالم كله مدافعا عن الشرعية ، وامتنت الولايات المتحدة نفسها عن التأييد العلني للسافر للانقلاب .

اصطدم الانقلاب اليوناني اول الامر بمعارضة قسم كبير من الشعب القبرصي اليوناني الذي يؤيد مكاريوس باكثرية محترمة، بالإضافة الى التأييد الذي يمنحه اياه حزب اكبر ، الحزب الشيوعي القبرصي ، الواسع النفوذ ، كما اصطدم بالجالية التركية التي ترفض الاتجاهات اليونانية المتطرفة للحكم الجدد وجلمهم من اعضاء منظمة - ايوكا - الارهابية .

بالإضافة الى المعارضة الداخلية هناك المعارضة الخارجية والمتمثلة اول الامر بالحكومة التركية التي ترفض اي بحث في وضع الجزيرة يبعد عنها المقارصة الاتراك وبينمها من ممارسة نفوذها المباشر عليهم . والى جانب المعارضة التركية هناك المعارضة البريطانية الاخف حدة ونفودا . فبريطانيا مشتركة مع تركيا واليونان في التوقيع على اتفاقيات زوريخ ولندن عام ١٩٥٩ والمتعلقة باستقلال الجزيرة وضمان وحدة اراضيها .

وهنا كأيضا المعارضة التي يمثلها بدرجات متفاوتة الاتحاد السوفياتي والدول العربية والأوروبية وغيرها لاى تغير في وضع الجزيرة مع ما قد يجره هذا من دخول الولايات المتحدة الاميركية واقابنها قواعد في الجزيرة أو ضمها قبرص الى الحلف الاطلسي ...

تحت مظلة هذه المعارضة الدولية العارمة، وبعد ان اضح نكرو الولايات المتحدة الاميركية وامتناعها عن اتخاذ الخطوات المؤيدة لعودة الشرعية الى الجزيرة ، واستجابة لضغوطات داخلية وسعيها لتطويق كل أنواع المعارضة الشعبية ضد النظام ، بادرت تركيا الى التدخل في قبرص بحجة « انقاذ رعاياها » وفرض السلام في الجزيرة .

ويبدو ان هذا النظام المزعول داخلها وخارجها والمخور بالتناقضات ، حاول ان يجد نفي المسألة القبرصية منفذا يؤمن له حدا من التماسك ويعيد له بعض شعبيته المفقودة . وعلى هذا الاساس أخذ في تصعيد الموقف ضد مكاريوس ، ولم يخف يوما دعمه لمنظمة ايوكا الارهابية البينية ، كما انه كان يكشف

نيقوسيا تحت ظل الغزو التركي

عن دوره وراء كل محاولة لاثارة التخريب في قبرص أو لاغتيال اسقف الجزيرة وحاكمها .

وقد وجد هذا النظام في قضية ضبط الحرس الوطني ضالته المشدودة . فما انطالمب مكاريوس بسحبهم من الجزيرة واعادتهم الى اليونان حتى تلققت الحكومة اليونانية هذا الطلب ورمت القفاز في وجه مكاريوس وتحذنه ان يجرؤ على طردهم .

وما ان وجه مكاريوس اذارا محددا الى ضبط الحرس الوطني حتى احسبت حكومة اليونان بان وقت الاطاحة بمكاريوس قد اقترب وأن نجاح هذه العملية سينفذ الوضع الداخلي المتدهور . فعمدت الى اعطاء الاشارة لضباط الحرس الوطني للانقضاض على الحكم في الجزيرة وتصفية مكاريوس ونهجه الاستقلالي الوطني .

ومع بداية هذا الانقلاب الغادر تبين ان الفشل يواجهه منذ الحلقة الاولى . فلقد بقي مكاريوس حيا ، وهب العالم كله مدافعا عن الشرعية ، وامتنت الولايات المتحدة نفسها عن التأييد العلني للسافر للانقلاب .

اصطدم الانقلاب اليوناني اول الامر بمعارضة قسم كبير من الشعب القبرصي اليوناني الذي يؤيد مكاريوس باكثرية محترمة، بالإضافة الى التأييد الذي يمنحه اياه حزب اكبر ، الحزب الشيوعي القبرصي ، الواسع النفوذ ، كما اصطدم بالجالية التركية التي ترفض الاتجاهات اليونانية المتطرفة للحكم الجدد وجلمهم من اعضاء منظمة - ايوكا - الارهابية .

بالإضافة الى المعارضة الداخلية هناك المعارضة الخارجية والمتمثلة اول الامر بالحكومة التركية التي ترفض اي بحث في وضع الجزيرة يبعد عنها المقارصة الاتراك وبينمها من ممارسة نفوذها المباشر عليهم . والى جانب المعارضة التركية هناك المعارضة البريطانية الاخف حدة ونفودا . فبريطانيا مشتركة مع تركيا واليونان في التوقيع على اتفاقيات زوريخ ولندن عام ١٩٥٩ والمتعلقة باستقلال الجزيرة وضمان وحدة اراضيها .

وهنا كأيضا المعارضة التي يمثلها بدرجات متفاوتة الاتحاد السوفياتي والدول العربية والأوروبية وغيرها لاى تغير في وضع الجزيرة مع ما قد يجره هذا من دخول الولايات المتحدة الاميركية واقابنها قواعد في الجزيرة أو ضمها قبرص الى الحلف الاطلسي ...

تحت مظلة هذه المعارضة الدولية العارمة، وبعد ان اضح نكرو الولايات المتحدة الاميركية وامتناعها عن اتخاذ الخطوات المؤيدة لعودة الشرعية الى الجزيرة ، واستجابة لضغوطات داخلية وسعيها لتطويق كل أنواع المعارضة الشعبية ضد النظام ، بادرت تركيا الى التدخل في قبرص بحجة « انقاذ رعاياها » وفرض السلام في الجزيرة .

ويبدو ان هذا النظام المزعول داخلها وخارجها والمخور بالتناقضات ، حاول ان يجد نفي المسألة القبرصية منفذا يؤمن له حدا من التماسك ويعيد له بعض شعبيته المفقودة . وعلى هذا الاساس أخذ في تصعيد الموقف ضد مكاريوس ، ولم يخف يوما دعمه لمنظمة ايوكا الارهابية البينية ، كما انه كان يكشف

نيقوسيا تحت ظل الغزو التركي

عن دوره وراء كل محاولة لاثارة التخريب في قبرص أو لاغتيال اسقف الجزيرة وحاكمها .

وقد وجد هذا النظام في قضية ضبط الحرس الوطني ضالته المشدودة . فما انطالمب مكاريوس بسحبهم من الجزيرة واعادتهم الى اليونان حتى تلققت الحكومة اليونانية هذا الطلب ورمت القفاز في وجه مكاريوس وتحذنه ان يجرؤ على طردهم .

وما ان وجه

بعد البيان المصري الأردني: الأردن يعد لمحاكمات عسكرية صوريّة للشوارفلسطينيين

وفي ٢٥ من الشهر عاد الناطق بلسان لجنة الإعلام فأذاع البيان التالي :-

اصدرت المحاكم العسكرية السورية في الاردن احكاما قهريه على عدد كبير منالناضلين الفلسطينيين في الاردن وتنضي هذه الاحكام بالسجن لمدة تراوح ما بين ٥ - ٧ سنوات ، ولم تعلن السلطات الاردنية عن قرارات محاكمها السورية واكتفت بإبلاغها للناضلين الذين صدرت ضدهم هذه « الاحكام » فردا فردا . هذاوكانت سلطات عمان قد اعتقلت عددا كبيرا من الوطنيين والناضلين الفلسطينيين منذ اكثر من خبسة اشهر بنهمه الانتهاء للثورة الفلسطينية ، ورفضت حينذاك تقديمهم للمحاكمة وفي الاونة الاخيرة مع تزايد النشاط المحوم للبين العربي والرجعية ، لتزيق وحيدة الشعب الفلسطيني واعادة الحاق جزء من ارضه بالنظام الهاشمي ، ومنعه من تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية المستقلة ،اقدبت سلطات عمان على تشكيل محاكمم عسكرية

سورية لهؤلاء الناضلين ، فقد اكدت معلومات موثوقة منعمان ان المجموعة الاولىالتي صدرت بحقها احكام تقضي بالسجن من ٥ - ٧ سنوات تبلغ ١٥ ناضلا عرف منهم الناضلون :-

١ - هشام الفاهوم - عامل - قـد . اصيب باضطراب عقلي نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له خلال عدة شهور في سجن المحطة المركزي في عمان ، وهو من مدينة الناصرة في فلسطين المحتلة .

٢ - غازي احمد سلامة - طالب - اعتقل في شهر اذار ١٩٧٤ ورفضت السلطات الاردنية ان تدفع خبر اعتقاله ، وهو من منطقة رام الله المحتلة .

٣ - بسام جبر درويش - طالب - تم اعتقاله في نهاية السنة الماضية ومنعت السلطات الاردنية زويه من زيارته لفترة طويلة وهو من حوارة قضاء نابلس المحتلة .

٤ - بهجت محمد ابو هنية - طالب - جرى اعتقاله في شهر اذار ١٩٧٤ وهو من ضواحي قلقيلية المحتلة ، وكان ذووه قد طلبوا محاكمته او اعلان التهمة الموجهه له غير ان الاردني ، ومن دعوات « المصالحة » مظلمة

سياسية - يخفي تحتها اجراءات القمع الجاعية داخل اقليمه وسجونه ضدالناضلين الوطنيين وفي الاردن ضد الشعب الفلسطيني . ان الجبهة الديمقراطية تدعو كل الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين وكل الشرفاء وكل الفبورين على مصالح الشعب والوطن ، وكل الحريصين على حياة وحقوق الانسان في البلدان العربية والعالم ، تدعوهم جميعا لشجب واستنكار القمع الجعاعي في الاردن سواء ضد الافراد او المنظمات او ضد الشعب بارسه ، وتدعوهم للعمل بكافةالوسائل لضمان سلامة المعتقلين وعلان التهم الموجهة اليهم وتقديمهم لمحاكمات علنية من اجل ضمان اطلاق سراحهم ليتمكنوا من متابعة نضالهم ضد الاحتلال الصهيوني الى جانب رفاقهم من اجل انتزاع حق شعبنا في تقرير مصيره . ان الجبهة الديمقراطية تدعو البلدان العربية للتدخل الفوري من اجل صيانة حق المعتقلين بالدفاع عن انفسهم ومن اجل اطلاق سراحهم. ووقف عمليات القمع الجاعية ضد الشعب الفلسطيني في الاردن .

وتضيف المعلومات الواردة من عمان ان المحاكم العسكرية السورية بدأت محاكمة دفعة اخرى من الناضلين الموقوفين منذ شهور في سجون واقبية اجهزة القمع الاردنية ، وان النظام الهاشمي يتخذ من التقارب المصري - الاردني ، ومن دعوات « المصالحة » مظلمة

ان الانتصار الذي حققه التضامن مع الشعب الفلسطيني والذي ارغم نظام الملك حسين على اطلاق سراح الناضل « صالح رافت » يجب متابمته بكافة الوسائل لاحاق الهزيمة بشروع الملك حسين التصوي الرجعي الذي رفضه جماهير شعبنا الفلسطيني وجماهير الامة العربية ، ولاقتضال محاولات ترميره كما عبر عنها البيان المصري - الاردني .

وفي مناسبة تأكيد انتصار حملة التضامن الشعبية العارمة هذه فان هزيمة مضمون البيان المصري - الاردني مهمة ملحة يقع تحقيقها على عاتق كل الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين الذين ناضلوا لاطلاق سراح صالح رافت .

لندحر المشاريع التصفوية الرجعية وعلى راسها مشروع الملكة المتحدة ولتنتصر ارادة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وبناء سلطته الوطنية المستقلة المقاتلة على جميع الاراضي الفلسطينية التي يندحر عنها الاحتلال الاسرائيلي البغيض .

الجماهير الفلسطينية في العراق تستنكر اختطاف الناضل صالح و « ابو نضال » يرفض المشاركة ببعركة الاحتجاج !

استنكرت جماهير الشعب الفلسطيني في العراق اختطاف القائد والناضل الوطني البارز صالح رافت ، وبعثت برقيات الاستنكار التي تطلب باطلاق سراحه فوراً ، ولكن المدعو ابو نضال « صبري البنا » رفض شجب عملية الخابرات الاردنية ضد الناضل صالح رافت وزاد على ما نقص من الحملة الرجعية بالتجريح بقيادة الثورة الفلسطينية « كما فعل بدون حياة » في مؤثره الصحفي الذي عقده في بغداد !

والجدير بالذكر ان اللجنة التنفيذية اصدرت يوم ٢٥-٧ بيانا اعلنت فيه عدم علاقة « ابو نضال » بالثورة الفلسطينية او أي مؤسسة من مؤسساتها .

الارض المحتلة اغتقالات واسعة وتعذيب وحشي لعناصر الجبهة الوطنية الفلسطينية بالداخل

شهدت مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة اوسع حملات الاعتقال بين صفوف المواطنين ، مارسها سلطات الاحتلال الصهيوني خلال الشهور الثلاثة الماضية . ولقد تميزت هذه الحملات بتوسع نطاقها وشمولها لكافة فئات الشعب الوطنية التي تفاضل تحت لواء الجبهة الوطنية الفلسطينية .

وتفيد الأنباء الواردة من القدس المحتلة ، ان سلطات الاحتلال ، قامت باعتقال كل من المواطنين : يحيى الجولاني - سعيد القاق - عبد جابر - عرابي البيطار . ويبلغ الاخير السبعين من عمره . وقد وجهت لهم جميعا تهمة الانتماء الى منظمات فلسطينية . كما قامت في ١٥ - ٦ باعتقال ابراهيم ابو مصطفى مفتش العمل والتدريب المهني في شمالي الضفة الغربية .

هذا وامنت حملة الاعتقالات لنشمل القدس الشريف ونابلس ، وبيت لحم ، وبيت جالا ، وبيت ساحور ،ورام الله وقرى منطقتها ، وقاقيلية ، وطولكرم ، واماكن اخرى حتى بلغ تعداد المعتقلين خلال الشهرين الباضين ، ما يزيد عن ٣٩. معتقلا وجميعهم بنهمه الانتهاء

درست اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية البيان المصري - الاردني وما يترتب عليه من نتائج خطيرة تهس بالحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني وقد توصلت اللجنة الى ما يلي :

١ - ان البيان المصري - الاردني ينتقص حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيرهوسيادته الكاملة على ارض وطنه وييس وحدة تمثيله ، الامر الذي ينتقض تماما مع الميثاق الوطني لنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلس الوطنية الفلسطينية وعليه فان اللجنة التنفيذية تعلن باسم شعبنا الفلسطيني في سائر اماكن تواجدة رفضها لهذا البيان ولكل ما يترتب عليه من نتائج تهس حقوق شعبنا وقضيته .

٢ - ان ما تضمنه البيان من محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني بخدم عمليا الحل الامريكي - الصهيوني ، في الظاهر على يرمي الى حرمان شعبنا من حقوقه واقتسام وطنه وطمس شخصيته الوطنية المستقلة

تمة الصفحة (١٣)

المحافظ . فالحكومة الجديدة المؤلفة من ١١ وزيرا تضم ٥ وزراء من الاتحاد الرابكالي الوطني - حزب كارمانليس - و ٢ من حزب الوسط - حزب جورج باباندريو - و ٢ وزراء من التكتوقراطيين . وهي حكومة يبدو انها تغطي بمحف وتأييد العسكريين الذين استسجوا من الحياة السياسية ، في الظاهر على الاقل .

ورغم ان الحكومة الجديدة رفضت تمثيل الحزب الشيوعي (جناح الداخل) فانه اعتبرها انتصارا شعبيا وكان قد طالب بالاشترراك فيها . أما اطراف اليسار الاخرى فقد انتقدت الحكومة وشارك في الانتقاد ،

الثلاثة الى سجن صرغد المعروف بأنه احد مراكز التعذيب الرئيسية في اسرائيل . ومن جهة اخرى فقد جرت محاكمات لعدد من المواطنين في اماكن متفرقة من الوطن ، ففي ٩ - ٦ جرت محاكمة محمد ابو عياش وهو شاب من الخليل وطالب بجامعة بيروت العربية بتهمة الانتماء الى منظمة غير مشروعة ونقل مخفحات . وفي غزة حكمت المحكمة العسكرية بالسجن سبعة شهور على المواطن سلمان محمد عمران ، كما اصدرت حكما بالسجن لمدة عامين للمواطن حيدر الشيخ ذيب ، وسنة ونصف لمحمد الفليان . وقد حوكم جميعهم بتهمة الاتصال بالمنظمات الفلسطينية .

وفي نفس الوقت يتعرض كل من اعتقل على ايدي سلطات الاحتلال الى اشبح تعذيب يقوم به المحتلون . وقد جاء في انباء الوطن ان سلطات الاحتلال شددت من عمليات التعذيب لكل من الناضلين التالية اسمائهم :

احمد محمد سبارة - عباد عبد الله نمير حداد - عبد الله سليمان بغيرات - عادل البرغوني - حيدر العالم - خليل محمد حجازي - محمد عباس عبد الحق .

تصاعد موجات الاحتجاج: حملات تذبذب واحتجاج واسعة النطاق :

وقد اثارت موجة الاعتقالات الجاعية سخطا عاما في مختلف مناطق الارض المحتلة . ففي رام الله واصل المواطنون احتجاجهم ضد اجراءات المحتلين ، حتى اضطروا هؤلاء الى السماح لوفد من البلدية يضم السيد رئيس البلدية كريم خلف وعضوي البلدية عبد النورا جنحور ، وحرب حرب بزيارة المعتقلين في

بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

على طريق استمرار النضال لتحرير كامل التراب الفلسطيني واقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية .

٥ - ان ادعاء النظم العمل في الاردن تمثيل جزء من شعبنا يهدف الى تنفيذ مؤامرة التوطن الاستعمارية وحرمان شعبنا من مواصلة نضاله للعودة الى وطنه وتقرير مصيره .

٦ - ان الدعوة لتأجيل انعقاد مؤتمر القمة ، محاولة مكشوفة لضرب استمرار التضامن العربي على أساس قرارات قمة الجزائر وكسب الوقت لتحرير مشاريعمشبوهة تفرض واقفا جديدا على شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية ، ان هذه التطورات الخطيرة تتطلب الاسراع في عقد مؤتمر القمة العربي ، حفاظا على وحدة الصف العربي ولقطع الطريق على كل محاولة لتزويق هذه الوحدة .

الدستوري الى الجزيرة وذلك دون ان تعارض انتخاب كلاريدس بلا من سابينسون في قبرص ودون ان تعلق على قول كلاريدس بان عودة المطران الى الجزيرة مكتنة ولكن ليس في الوقت الحاضر على الاقل ...

علامات استفهام حول مستقبل قبرص

ولا يبدو ان المرء يرتكب مجازفة كبيرة اذا تكهن منذ الان بان الحكومة اليونانية الجديدة ستسير في الكراب الامريكي دون ان تسبب مشاكل كثيرة ومغاخنة ودون ان تبقى مهددة بالمفزة الشعبية الداخلية كسابقتها .

ولكن اذا كان الوضع في اليونان سيسير على هذا الخوال فان الوضع في الجزيرة

السجون .

* وفي بيت ساحور اعتمص حوالي مائة سيدة من ذوي المعتقلين السياسيين احتجاجا على عمليات الاعتقال وسوء معاملة السجناء من قبل المحتلين وطالبوا باطلاق سراحهم . كما واصدرت بلدية بيتلحم ورام اللهالبرية بيانات تشجب الاعتقالات وتطالب بالانفراج الفوري عن المعتقلين .

وفي ذات الوقت قامت منظمات الحزب الشيوعي الاسرائيلي - رايكج - بتنظيم حملة احتجاج شعبية في مختلف المدن والقرى . ومن هذه الحملات قيام العشرات في مدينة الناصرة بالظاهر احتجاجا على الاجراءات التصفية التي تقوم بها سلطات العدو ، وقد رفع المظاهرون شعارات تطالب بوقف هذه الاجراءات ، وكل اعمال التعذيب واطلاق سراح المعتقلين .

حملة احتجاج في موسكو :

* ونظمت ٨٢ منظمة سياسية وطلابية في العالم حملة احتجاج واسعة ضد الاعتقالات ، وتوجهت هذه المنظمات بنداوات الى الامم المتحدة . ففي الاتحاد السوفياتي ، اصدرت ٨٢ منظمة سياسية وطلابية ، عريضة وجهتها الى لجنة حقوق الانسان ، والى هيئة الامم المتحدة احتجاجا على حملة الاعتقالات في صفوف المواطنين في الاراضي المحتلة والتصفوين تحت لواء الجبهة الوطنية الفلسطينية ، كما عقد في موسكو اجتماع طلابي ضخم صدر في نهايته بيان جاء فيه « ان ارباب المحتلين الجديد ليس الا انعكاسا لتامر سابق بين الامبريالية والصهيونية يستهدف حقوق الشعب الفلسطيني ومنعه من تقرير مصيره » .

بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ان شعبنا الفلسطيني الذي اكد التفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه متمسكا بوحدته ووحدة قيادته ووحدة تمثيله ، ومدافعا عن مكتسباته التي حققها من خلال نضحياته الجسام وكفاحه المسلح ظل ثورته ، يتصدى لكل المحاولات التي تستهدف تصفية حقوقه الوطنية وهو على يقين ان نضاله هذا يلقي التأييد الحازم والطلق من سائر القوى الوطنية العربية - وقوى التحرير والتقدم في العالم وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي . وسائر البلدان الاشتراكية والقوى الصديقة .

وسيتبنى شعبنا بفضل صموده الوطني وكفاحه المسلح ودمع اشتفائه وحلفائه واصدقائه من تخطي سائر العقبات التي تضعها في طريقه القوى الامبريالية والصهيونية والنظامالاردني المعمل .

يبقى محاطا بكثير من علامة استفهام . كيف ستحل المشكلة القبرصية بعد مجيء كلاريدس ذي اليول القبرصية المعروفة ؟ هل ستستسحب تركيا بسهولة ، مع العلم ان اخر الاتباء تقول انها لا زالت تدعم قواتها وتعارض عودة مكاريوس ؟ هل يعود المطران مكاريوس الى الجزيرة، واذا عاد فهاية شروط ؟ وهل يمكنه ان يعود ليمارس سياسته السابقة في العداء لسياسة امريكا الخارجية ومحاولة بناء وطن قبرصي مستقل ؟

تكمين منذ الان بان الحكومة اليونانية الجديدة ستسير في الكراب الامريكي دون ان تسبب مشاكل كثيرة ومغاخنة ودون ان تبقى مهددة بالمفزة الشعبية الداخلية كسابقتها .

ولكن اذا كان الوضع في اليونان سيسير على هذا الخوال فان الوضع في الجزيرة

الحريّة

بيروت ٥/٨/١٩٧٤ - العدد ٦٨٢ - السنة ١٦ - العدد ٢٥٥

العلاقات الفلسطينية-السوفياتية والمرحلة المصرية

رحمة الحراب الارسي - الاسرائيليه، ويقيها كعبر اقتصادي بين الدولة الصهيونية وبين الاردن وسائر بلدان المنطقة استمرارا لسياسة الجسور المفتوحة التي جنى ثمارها حكام الاردن. وفي المقابل فان القوى الوطنية التي تمثل اوسع طبقات الشعب الفلسطيني وحدها التي تصطدم مصالحها وحقوقها مع مشاريع من هذا النمط تهدف الى تدمير اسس وجودها المستقل ونموها وتطورها لصالح القوى الاستعمارية الصهيونية - الهاشمية. وهي وحدها التي تستطيع ضمان «عروبة هذه الارض» مقابل التفريط الهاشمي ومشاريع الاقتسام مع دولة الصهاينة.

وتجمع بين الصهاينة والنظام الهاشمي مصالح حبيبة في تقسيم وتمزيق الشعب الفلسطيني الى عدة شعوب، لان هذه هي الوسيلة الوحيدة لاضعاف هذا الشعب والخلص من خطره الاستراتيجي على المشروع الصهيوني في فلسطين والقاعدة الاستعمارية التي يمثلها النظام الهاشمي. ومن اجل هذا الهدف يستعد حكام الاردن لتقديم سائر التنازلات على حساب شعب فلسطين واراضه المحتلة لصالح العدو الصهيوني.

لذا كان الاردن حريصا كما جاء في بيان الاسكندرية مع السادات، على اغتصاب حق تمثيل قسم من شعب فلسطين، وترك قضية تمثيل اللاجئين خارج الوطن لمنظمة التحرير وكانت كذلك اسرائيل حريصة على رفض الدولة الفلسطينية المستقلة، ضمانا وحدة الشعب الفلسطيني، لانها حسب تعبير ايجال لون «ستكون لهذه الدولة ميول لتصبح متطرفة وتحريرية وحدية تجاه ككل من اسرائيل والاردن». وقد تستخدم ايضا كتعاقد لمزيد من التسلسل السوفياتي.

فهل هي مجرد مفارقة مضحكة ان توافق اسرائيل على شعار «عروبة

رغم كل التفسيرات الشكلية التي يادر لطحها اسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، حصول البيان الاردني - المصري، فقد كان ايجال لون من بين الذين فهموا هذا البيان على حقيقته!

وفي تصريح ادلى به للتلفزيون الاسرائيلي في ٢٦ - ٧ - ١٩٧٤ أكد وجهة النظر الاسرائيلية تجاه البيان المذكور بقوله «لا يوجد فرق كبير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بين بيان الوزارة الاسرائيلية يوم الاحد الماضي، والبلأغ المشترك الذي صدر بعد اجتماع السادات والمملك حسين».

وقبل هذا التصريح بيوم واحد، أعلن المتحدث باسم الحكومة الاردنية «أسفه» بسبب الموقف الذي اتخذته اوساط منظمته التحرير تجاه البيان المصري - الاردني، ودعا الى وحدة العمل العربي من اجل استعادة الارض المحتلة، لان المهم هو «عروبة هذه الارض» قبل البحث في حقوق الشعب الفلسطيني!!

وقبل هذا بأسابيع واشهر دأبت اوساط يمينية في عدد من الانظمة العربية على تكرار هذه المعزوفة، بان استعادة عروبة الارض المحتلة تأتي بالدرجة الاولى قبل البحث في تقرير المصير للشعب الفلسطيني عليها...!!

واذا كان شعار من هذا النوع يبدو من زاوية المنطق الشكلي مقبولا، ولذا تشدد هذه الاوساط على استخدامه، فان اغرب ما في الامر انها تعطي لهذا الشعار مضمونا واحدا وهو استعادة الملك حسين للسيطرة على الضفة الغربية بدلا من القوى الوطنية الفلسطينية. وكان هذه القوى ليست عربية، ولا تشكل الضمانة الفعلية لعروبة هذه الارض ولجسم المخططات الاستيطانية والتوسعية الصهيونية عليها!! ومع هذا... وانطلاقا من حقائق الواقع يتبين فعلا اية ضمانات

فلسطينية الارض هي وحدها ضمان عروبتها

لماذا تحاول الاوساط اليمينية
الترويج للمملكة المتحدة
تحت اسم عروبة الارض!

الارض «المحتلة بالمضمون نفسه الذي يطرحه الملك حسين واليمين العربي»؟ أم انه تراوح وثيق بين مصالح كل هذه الاطراف من اجل منع الخطر الفلسطيني كما شرحه لون؟!

ويقود هذا كله الى التمهيد لمشروع المملكة المتحدة، الضمانة الوحيدة لحماية المشروع الصهيوني - الهاشمي في وجه النهوض الوطني الفلسطيني.

واستعادة «عروبة الارض المحتلة» بهذا المضمون الذي يحافظ على الوجود الاستعماري الاسرائيلي بأشكال جديدة وبتشجيع وقرار من النظام الهاشمي، هي الخطة الفعلية التي يروج اليها اليمين العربي للسفر عليها. انها الخطة التي تحقق تسوية سريعة تنسجم تماما مع اسس الحل الامريكي في عموم المنطقة، وتضمن استقرار النفوذ والمصالح الامبريالية دون أي اعراج او خطر تمثله هذه «القفلة المؤقتة» - كما وصفها المسؤولون الاسرائيليون - التي تسمى دولة فلسطينية مستقلة.

هل يكرر التاريخ نفسه؟! احبانا وفي ظروف استثنائية جدا. واذا كانت الرجعية العربية قد خاضت معاركها عام ١٩٤٨ تحت شعار «انقاذ فلسطين وهزيمة الصهيونية» وقادت بالتالي الى تمزيق فلسطين وشعبها واحياء المشروع الصهيوني، فان الرجعية واليمين العربي الآن وتحت شعار «عروبة الارض اولا»، يرمون الى تكريس المشروع الصهيوني وتوسيعه وتحقيق اهدافه الاولى في ملهاة جديدة؟! ان ربع قرن من الزمان يفصل بينهما، وبزغت في هذه النقطة والعالم شموسا تحريرية عديدة، ستجعل تكرار المأساة وهما يحصد ثماره اصحابه ودعائه...!!

لعروبة الارض المحتلة تقديمها هذه الاوساط اليمينية عندما تروج لمشاريع وافكار تدعو الى اعادة الحاقها بالنظام الهاشمي:

ان هذا النظام انطلاقا من مصالحه، لا يمانع في اقتطاع اجزاء جديدة من الضفة الغربية المحتلة وابقاء انماط من الوجود العسكري والمشاريع الاستيطانية والنفوذ الاقتصادي الصهيوني فيها، بل انه حريص على ان يكون للصهاينة مثل هذا الوجود لانه احدى الضمانات التي تساعد في لجم الشعب الفلسطيني واخضاعه وتؤكد المعلومات القادمة من الاردن ان مشروع فك الارتباط الاردني لا يهدف لتحقيق انسحاب اسرائيل تام وكامل عن الاراضي المحتلة، بل انه يستعد للحفاظ على الوجود العسكري والمستوطنات في اغوار الاردن واجزاء واسعة من الضفة الغربية مقابل عودة الادارة المدنية الاردنية بما فيها اجهزة الشرطة الى عدد من مدن الضفة الغربية حيث الكثافة السكانية العالية من الفلسطينيين. وبهذا يتحقق ما يمكن ان يسمى «اقتسام النفوذ» والمصالح بين الاردن واسرائيل في هذه الاراضي.

ومن جانبهم أكد اسحاق رابين على ترحيب اسرائيل بهذا «الحل» لاقتسام الضفة الغربية بقوله: «ان اسرائيل تقبل التفكير في فك اشتباك (وظيفي) وليس جغرافيا مع الاردن». وأوضح رايه في عبارة اخرى بانته يعني «ان يبقى الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية ويبقى الاستيطان اليهودي، ويتنعم الاردن بتنفيذ بعض مجالات العمل البدئية».

ان هذا الحل النموذجي لاسرائيل هو كذلك بنفس المقدار بالنسبة للنظام الاردني، لانه يمنحه موطئ القدم الذي يحتاجه في الضفة الغربية، ويرغم سكانها الفلسطينيين على التسليم بالامر الواقع الجديد تحت

ردود فعل الضفة الغربية على البيان المصري - الاردني
وهوود المقاومة في لبنان بين «الحل الكتابي» والمصاحمة الوطنية.